﴿حُرِّمَتۡ عَلَيۡكُمُ ٱلۡمَيۡتَةُ وَٱلدَّمُ وَلَحۡمُ ٱلۡخِنزِيرِ وَمَآ أُهِلَّ لِغَيۡرِ ٱللَّهِ بِهِۦ وَٱلۡمُنۡخَنِقَةُ وَٱلۡمَوۡقُوذَةُ وَٱلۡمُتَرَدِّيَةُ وَٱلنَّطِيحَةُ وَمَآ أَكَلَ ٱلسَّبُعُ إِلَّا مَا ذَكَّيۡتُمۡ وَمَا ذُبِحَ عَلَى ٱلنُّصُبِ وَأَن تَسۡتَقۡسِمُواْ بِٱلۡأَزۡلَٰمِۚ ذَٰلِكُمۡ فِسۡقٌۗ ٱلۡيَوۡمَ يَئِسَ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ مِن دِينِكُمۡ فَلَا تَخۡشَوۡهُمۡ وَٱخۡشَوۡنِۚ ٱلۡيَوۡمَ أَكۡمَلۡتُ لَكُمۡ دِينَكُمۡ وَأَتۡمَمۡتُ عَلَيۡكُمۡ نِعۡمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ ٱلۡإِسۡلَٰمَ دِينٗاۚ فَمَنِ ٱضۡطُرَّ فِي مَخۡمَصَةٍ غَيۡرَ مُتَجَانِفٖ لِّإِثۡمٖ فَإِنَّ ٱللَّهَ غَفُورٞ رَّحِيمٞ ٣﴾ [المائدة: 3]

❁ مُناسَبَةُ الآيَةِ لِمَا قَبلَها:

لَمَّا قال تعالى في أوَّل السُّورة: ﴿أُحِلَّتۡ لَكُم بَهِيمَةُ ٱلۡأَنۡعَٰمِ﴾، ثمَّ ذَكَرَ فيه استثناءَ أشياءَ تُتلَى عليهم في قَوْلِه: ﴿إِلَّا مَا يُتۡلَىٰ عَلَيۡكُمۡ﴾؛ ذَكَرَ هنا تلك الصُّورَ المستثناةَ مِنْ ذلك العموم، فهذه الآيةُ الكريمةُ تفصيلٌ لقوله تعالى في الآية الأولى مِن هذه السُّورة، وهو قولُه: ﴿إِلَّا مَا يُتۡلَىٰ عَلَيۡكُمۡ﴾، حيثُ ذَكَرَ في هذه الآيةِ سائرَ المُحرَّماتِ من اللُّحوم، وهي عَشرةٌ.

ويقال أيضًا: لَمَّا بيَّن الله تعالى في الآية السَّابقة تحريمَ الصَّيْدِ في وقتٍ مُعَيَّنٍ، ومكانٍ مُعَيَّنٍ، وحالٍ مُعَيَّنة، وهذا في البيتِ الحرام، وفي الأشهرِ الحُرُم المُخَصَّصةِ للحَجِّ، كما قال تعالى: ﴿ٱلۡحَجُّ أَشۡهُرٞ مَّعۡلُومَٰتٞۚ فَمَن فَرَضَ فِيهِنَّ ٱلۡحَجَّ فَلَا رَفَثَ وَلَا فُسُوقَ وَلَا جِدَالَ فِي ٱلۡحَجِّۗ وَمَا تَفۡعَلُواْ مِنۡ خَيۡرٖ يَعۡلَمۡهُ ٱللَّهُۗ وَتَزَوَّدُواْ فَإِنَّ خَيۡرَ ٱلزَّادِ ٱلتَّقۡوَىٰۚ وَٱتَّقُونِ يَٰٓأُوْلِي ٱلۡأَلۡبَٰبِ ١٩٧﴾ [البقرة: 197].

بيَّنَ اللهُ تعالى في هذه الآيةِ المُحَرَّماتِ من الحيوان الَّذي كان في أَصْله حلالًا، ولكنْ كان سَبَبُ التَّحريم مُقْترنًا بهلاكه، ممَّا يُهْلِكُ بمَوتٍ مِنْ غيرِ ذَبْحٍ، كذلكَ بعضُ أجزائه، وبَيَّنَ تحريمَ حيواناتٍ أُخرى، وبعضَ الأفعالِ الَّتي تَقترِنُ بالذَّبْح عندَ الَّذين أباحوا المَيْسِرَ لأنفسهم؛ لذا قالَ: ﴿حُرِّمَتۡ عَلَيۡكُمُ ٱلۡمَيۡتَةُ وَٱلدَّمُ وَلَحۡمُ ٱلۡخِنزِيرِ﴾[1].

(1) ابن منظور، لسان العرب: (دمي).

❁ شَرْحُ المُفْرَداتِ:

1) ﴿ٱلْمَيْتَةُ﴾: الموت: زوال القوَّة النَّامية والقوَّة الحاسَّة الموجودة في الحيوان، والميتة من الحيوان: ما زال روحه بغير تزكية[1]، ويدور المعنى المحوريُّ لهذه المادَّة حول: التَمَدُّدِ مع هُمُودٍ وسُكونٍ وذهابِ الحِدَّةِ المُعتادةِ، كالأرضِ المَوَاتِ، وقد قالَ تعالى عن الأرض في الإنْباتِ: ﴿وَتَرَى ٱلْأَرْضَ هَامِدَةً فَإِذَآ أَنزَلْنَا عَلَيْهَا ٱلْمَآءَ ٱهْتَزَّتْ وَرَبَتْ﴾ [الحجّ: 5]، وكذلك الصّرَعُ والمَوتُ والنَّومُ، وسكونُ الرِّيحِ، وذهابُ حِدَّةِ الحَرِّ والبَرْدِ، فكُلُّ ذلكَ فيهِ تَمَدُّدٌ وهُمُودٌ.

ومِنَ المجاز: رَجُلٌ مَوْتانُ الفؤادِ: غيرُ ذكيٍّ ولا فَهِمٍ، وماتَ الرَّجلُ: خَضَعَ للحَقِّ، فمن الموت ضدُّ الحياة: ﴿وَلَئِن قُتِلْتُمْ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ أَوْ مُتُّمْ لَمَغْفِرَةٌ مِّنَ ٱللَّهِ وَرَحْمَةٌ خَيْرٌ مِّمَّا يَجْمَعُونَ ﴿١٥٧﴾﴾ [آل عمران: 157]، والمَيْتَةُ: ما لم تُدْرَكْ تَذْكيتُه ممَّا يُؤكَلُ، و﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمُ ٱلْمَيْتَةُ وَٱلدَّمُ﴾[2]: الحيَوانُ الَّذي تُفارِقُه الحياةُ مِنْ دونِ ذَبْحٍ.

2) ﴿وَٱلدَّمُ﴾: الدَّمُ مِنَ الأَخْلاطِ: مَعْرُوفٌ، وَقالَ أبو إِسْحاقَ: أَصلُه: دَمَيٌ، قالَ: وَدَليلُ ذَلِكَ قَوْلُهُ: دَمِيَتْ يَدُه[3]، وجمعُه: دِماءٌ، قال تعالى: ﴿لَا تَسْفِكُونَ دِمَآءَكُمْ﴾ [البقرة: 84]، وقد دَمِيَت الجِراحَةُ، وفَرَسٌ مَدْمِيٌّ: شديدُ الشُّقْرَةِ، كالدَّم في اللَّونِ، والدُّمْيَةُ: صُورةٌ حَسنةٌ، وشَجَّةٌ دامِيةٌ[4]، والدَّمُ هُنا هو: الدَّمُ المُهْرَاقُ، أي: المَسْفُوحُ، وهو الَّذي يُمْكِنُ سَيَلانُهُ، كما صُرِّحَ بهِ في آيةِ الأنعامِ، حَمْلًا لِمُطْلَقِ هذهِ الآيَةِ على مُقَيَّدِ آيَةِ الأنْعامِ، وهو الَّذي يَخْرُجُ من عُرُوقِ جَسَدِ الحَيَوانِ، بِسَبَبِ قَطْعِ العِرْقِ وما عليهِ مِنَ الجِلْدِ، وهو سائِلٌ لَزِجٌ، أَحْمَرُ اللَّوْنِ، مُتَفاوِتُ الحُمْرَةِ، باخْتِلافِ السِّنِّ، واخْتِلافِ أَصْنافِ العُرُوقِ[5].

3) ﴿أُهِلَّ لِغَيْرِ ٱللَّهِ بِهِۦ﴾: رُفِعَ فيه الصَّوتُ بتَسميَةِ غيرِ اللّه، أو ما ذُبِحَ لغيرِ اللّه، وأصْل (هَلَّلَ): يَدُلُّ على رفْعِ صوتٍ، ومنه قولهم: أَهَلَّ بالحجِّ: رَفَعَ صوتَه بالتَّلبيَةِ، واسْتِهْلالُ الصَّبِيِّ، أيْ: صوتُه، وقوله: ﴿وَمَآ أُهِلَّ لِغَيْرِ ٱللَّهِ بِهِۦ﴾ أي: ما ذكر عليه غير اسم اللّه، وهو ما كان يذبح لأجل الأصنام[6].

---

(1) الراغب، المفردات: (موت).
(2) جبل، المعجم الاشتقاقيّ المؤصّل: (موت).
(3) ابن منظور، لسان العرب: (دمي).
(4) الرّاغب، المفردات: (دم).
(5) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 6/89.
(6) الراغب، المفردات: (هلل).

4) ﴿وَٱلْمُنْخَنِقَةُ﴾: الَّتي تموتُ خَنْقًا: وهو حَبْسُ النَّفَسِ، سواءٌ فَعَلَ بها ذلكَ آدَميٌّ، أم اتَّفَقَ لها ذلكَ في حَجَرٍ أو شجرةٍ أو حَبْلٍ أو نحوِه، وأصلُ (خَنَقَ): يدلُّ على ضِيقٍ، والمُنْخَنِقَةُ، يقالُ: خَنَقَهُ فاخْتَنَقَ وانْخَنَقَ، والانْخِناقُ: انْعصارُ الخِناقِ في العُنُقِ[1].

5) ﴿وَٱلْمَوْقُوذَةُ﴾: وَقَذَهُ: ضَرَبَهُ حتَّى استَرْخَى، وأشرفَ على الموتِ، وَوَقَذَ الشَّاةَ: ضَرَبَها بالخَشَبِ حتَّى تموتَ[2]، والمَوقُوذَةُ: المقتولةُ بالضَّربِ، والوَقْذُ: الإيلامُ بالضَّرْبِ، وأصْلُ (وَقَذَ): يَدُلُّ على ضَرْبٍ بخَشَبٍ، الوَقَائِذُ: حِجَارةٌ مفروشةٌ، واحدتُها وَقيذَةٌ، والمعنى المِحْوَريُّ: صَدمٌ بقوَّةٍ، يضغطُ المُنْتَبِر، فيُرقُّه، كالحجارةِ المذكورةِ، كأنَّها ضُغِطَتْ، فانْفَرَشَت.

6) ﴿وَٱلْمُتَرَدِّيَةُ﴾: رَدِيَ في الهُوَّةِ رَدًى وتَرَدَّى: تَهَوَّرَ، وأَرْدَاهُ اللّه ورَدَّاه فَتَرَدَّى: قَلَبَهُ فانْقَلَبَ، وفي التَّنْزِيلِ العَزِيزِ: ﴿وَمَا يُغْنِي عَنْهُ مَالُهُۥٓ إِذَا تَرَدَّىٰ ﴿١١﴾﴾ [الليل: 11]، قِيلَ: إذا ماتَ، وقِيلَ: إذا تَرَدَّى في النَّارِ، مِنْ قولِه تعالى: ﴿وَٱلْمُتَرَدِّيَةُ وَٱلنَّطِيحَةُ﴾، وهيَ: الَّتي تَقَعُ مِنْ جَبَلٍ، أَو تَطيحُ في بِئْرٍ، أَو تَسْقُطُ مِنْ مَوضِعٍ مُشْرِفٍ، فتَموتُ، وقالَ اللَّيْثُ: التَّرَدِّي: هو التَّهَوُّرُ في مَهْواةٍ[3]، وَالْمُتَرَدِّيَةُ: الواقِعةُ مِنْ جَبَلٍ أو حائطٍ، أو في بِئْرٍ، يُقالُ: تَرَدَّى؛ إذا سَقَطَ، وأصلُه: يَدُلُّ على رمْيٍ أو تَرامٍ، وما أشبهَ ذلكَ.

7) ﴿وَٱلنَّطِيحَةُ﴾: المَنْطوحةُ الَّتي نَطَحتْها شاةٌ أو بقرةٌ، فماتَتْ.

8) ﴿ذَكَّيْتُمْ﴾: يقول ابن فارس: "الذَّالُ والكافُ والحرفُ المُعتَلُّ أَصْلٌ واحدٌ مُطَّرِدٌ مُنقاسٌ، يَدُلُّ على حِدَّةٍ في الشَّيءِ ونَفَاذٍ، ومِنَ الباب: ذَكَّيْتُ الذَّبيحَةَ أُذَكِّيها[4]"، وذكَّيتُ الشَّاةَ: ذَبَحتُها، وحقيقةُ التَّذكيةِ: إخراجُ الحرارةِ الغَريزيَّةِ، لكنْ خُصَّ في الشَّرعِ بإبطالِ الحياةِ على وجهٍ دون وجهٍ، ويَدُلُّ على هذا الاشتقاقِ قولُهم في المَيِّتِ: خامِدٌ وهامِدٌ، وفي النَّارِ الهامِدَةِ: مَيِّتَةٌ[5]"، ومعنى ﴿ذَكَّيْتُمْ﴾: على ما سبق: أيْ: إلَّا ما أَدْرَكْتموهُ وفيهِ بَقيَّةُ حياةٍ، يَضطرِبُ اضطرابَ المَذبوحِ وذَكَّيْتُموه[6]".

(1) الأزهريّ، تهذيب اللُّغة، وابن منظور، لسان العرب: (خنق).
(2) جبل، المعجم الاشتقاقيّ المؤصّل: (وقذ).
(3) ابن منظور، لسان العرب: (ردي).
(4) ابن فارس، المقاييس: (ذكا).
(5) الراغب، المفردات: (ذكا).
(6) الآلوسّي، روح المعاني: 6/57.

9) ﴿ذُبِحَ﴾: الذَّبح: أصل الذَّبح: شقُّ حلق الحيوان[1]، وذبَحْتُم، فَقَطَعْتُم أَوْداجَه، وأنهَرْتُم دمَه.

10) ﴿ٱلنُّصُبِ﴾: الحَجَر، أو الصَّنَم الَّذي يَذْبحونَ عنده، أو يُنصَبُ للعبادة، وجمْعُه: أَنْصابٌ، وقيلَ: النُّصُبُ جَمْعٌ، مُفردُه نَصيبٌ، وأصلُ (نصب): يَدُلُّ على إقامةِ شيءٍ، وإهْدافٍ في اسْتواءٍ، والنُّصُبُ: جَمْعُ نِصابٍ، مثلَ: حِمار وحُمُر، وجائزٌ أنْ يكونَ واحدًا، وجَمْعُهُ: أَنْصابٌ، مثلَ: طُنُب وأطناب[2].

11) ﴿تَسْتَقْسِمُواْ﴾: القسمُ: إفراز النصيب، يقال: قسمت كذا قَسمًا وقِسمة، واستقسمته: سألته أن يقسم، ثمَّ قد يستعمل في معنى قَسم، قال تعالى: ﴿وَأَن تَسْتَقْسِمُواْ بِٱلْأَزْلَٰمِ﴾[3]، وقال الأزهريُّ: "قولُه: ﴿وَأَن تَسْتَقْسِمُواْ بِٱلْأَزْلَٰمِ﴾ معناهُ: تَطْلُبوا مِنْ جِهَةِ الأَزْلامِ، وما كُتِبَ عليها ما قُسِمَ لكم مِنْ أحدِ الأمرَينِ[4]". وأنشد لِلَبيدٍ:

فقُولا لَهُ إن كَانَ يَقْسِمُ أمره *** أَمَّا يَعِظُك الدَّهْرُ أمُّكَ هَابِلُ[5].

12) ﴿بِٱلْأَزْلَٰمِ﴾: جمْعُ زَلَم وزُلَم، وهي: القِداحُ الَّتي كانوا يَضربونَ بها على المَيسرِ ويَستَقْسِمون بها، أو هي سِهامُ العربِ، وأصل (زلم): يَدُلُّ على نحافةٍ ودِقَّةٍ في ملاسةٍ "وأمَّا الأَزْلامُ في قوله: ﴿وَأَن تَسْتَقْسِمُواْ بِٱلْأَزْلَٰمِ﴾؛ فهي أسماءُ هذه القِداحِ الَّتي كانت لقريشٍ في الجاهليَّة، وقد زُلِّمَتْ، أيْ: سُوِّيَتْ، ووُضِعَتْ في الكعبةِ، يقومُ بها سَدَنَةُ البيتِ، فإذا أرادَ الرَّجُلُ أمرًا؛ أتى السَّادِنَ، فقال له: أَخْرِجْ إليَّ زَلَمًا، فيُخرجُه، فإنْ خَرَجَ قَدَحُ الأمرِ؛ مضى على ما عَزَمَ عليه، وإنْ خَرَجَ قَدَحُ النَّهيِ؛ قَعَدَ عمَّا أرادَه، وربَّما كان مع الرَّجلِ زَلَمانِ قد وَضَعَهما في قِرابه، فإذا أرادَ الاسْتِقسامَ؛ أخرجَ أحدَهما[6]"، وقال الحُطَيئةُ:

لا يَزْجُرُ الطَّيرُ إنْ مرَّتْ به سُنُحًا ***ولا يُفِيضُ على قِسْمٍ بأَزْلامِ[7].

(1) الراغب، المفردات: (ذبح).
(2) الزَّجَّاج، معاني القرآن: 2/146.
(3) الراغب، المفردات: (قسم).
(4) الأزهريّ، تهذيب اللّغة: 3/2961.
(5) ديوان لَبيد، ص: 254، والبيتُ من قصيدة يرثي فيها النّعمان بن المنذر، والمراد بـ: (أُمُّكَ هابِلُ): الدُّعاء، يقال: هَبَلَته أمُّه، أي: ثكلته.
(6) الواحديّ، التّفسير البسيط: 7/252.
(7) ديوان الحُطَيئة، ص: 227.

أيْ: تَطلُبوا عِلمَ ما قُسِمَ لكم، والاسْتِقسامُ بها: أن يُضرَبَ بها، ثمَّ يُعمَلَ بما يَخْرُجُ فيها من أمْرٍ أو نهيٍ، وأُخِذَ الاسْتقسامُ من القَسْمِ، وهو النَّصيبُ، كأنَّه طَلَبُ النَّصيبِ.

13) ﴿فِسْقٌ﴾: خروجٌ عن حدودِ الشَّرعِ، من قولهم: فَسَقَ الرُّطَبُ؛ إذا خرَج عن قِشْرِه، والفُسُوقُ: الخروجُ من الطَّاعة إلى المعصِيَة، والخروجُ من الإيمانِ إلى الكُفرِ[1].

14) ﴿فَلَا تَخْشَوْهُمْ﴾: فلا تَخافوهم، والخَشْيةُ: أكثرُ ما تكونُ عَنْ عِلمٍ بما يُخشَى منه، وقيلَ: هي خوفٌ يشوبُه تعظيمٌ، وأصلُ خَشِيَ: فواتٌ بالكلِّيَّةِ، يدلُّ على خوفٍ وذُعْرٍ.

15) ﴿مَخْمَصَةٍ﴾: أي: مَجاعةٍ؛ مُشتقَّةٌ من خَمْصِ البَطْنِ، أي: ضُمورِه، وأصلُ (خمص): يدلُّ على الضُّمْرِ والتَّطامُنِ، والخَمْصُ والمَخْمَصَةُ: خَلاءُ البَطْنِ من الطَّعامِ جُوعًا، وأنشدوا:

يرى الخُمص تعذيبًا وإن يلق شِعبةً *** يَبِتْ قلبُه من قلَّة الهمِّ مُبْهَمَا[2].

وأصله من الخَمص: الَّذي هو ضمور البطن، يقال: رجل خَميص وخُمصان، وامرأة خَميصة وخُمصانة، والجمع خمائص وخُمصانات، قال الأعشى:

تبيتُون في المَشْتَى مِلاءً بُطونُكمْ *** وجاراتُكُمْ غَرْثَى يَبِتْنَ خَمَائِصا[3].

16) ﴿مُتَجَانِفٍ لِّإِثْمٍ﴾: أصلُ الجَنَفِ: المَيْلُ ميلًا ظاهِرًا، والعُدولُ عن الحقِّ[4]، ومعناه هنا: مُنحرِفٌ مائلٌ إلى ذلك، متعمِّدٌ بأنْ يأكُلَ بعدَ زوالِ الضَّرورة، أو يأكُلَ فوقَ الشِّبَع.

❁ المَعْنَى الإِجْمَالِيُّ:

حَرَّمَ اللهُ عليكم ما ماتَ مِنْ حيوانٍ دونَ ذَكاةٍ، وحَرَّمَ عليكم الدَّمَ المسفوحَ، ولَحْمَ الخنزيرِ، وما ذُكِرَ عليه اسْمٌ غيرُ اسمِ اللهِ عند الذَّبحِ، والمَيْتَةُ بالخَنْقِ، والمَيْتَةُ بالضَّرْبِ، والسَّاقطةُ مِنْ مكانٍ عالٍ، والمَيْتَةُ بنَطْحِ غيرِها لها، وما افترَسه سَبُعٌ، مِثْلُ: الأسدِ والنَّمِرِ والذِّئْبِ، إلَّا ما أَدْرَكتموهُ حيًّا من المَذْكوراتِ وذَكَّيْتموه، فهو حلالٌ لكم، وحَرَّمَ عليكم ما كان ذبحُه للأصنامِ، وحَرَّمَ عليكم أنْ تَطْلبوا ما قُسِمَ لكم من الغيبِ بالأقداحِ، وهي

(1) الرَّاغب، المفردات: (زلم).
(2) الأزهريّ، تهذيب اللّغة: (خمص)، والسَّمين، عمدة الحُفّاظ: (خمص)، والبيت لحاتمٍ الطّائي، في ديوانه، ص: 82.
(3) البيت في ديوان الأعشى، ص: 321، والواحديّ، التّفسير البسيط: 7/241.
(4) الأزهريّ، تهذيب اللّغة: (جَنَفَ).

حجارةٌ، أو سِهامٌ مكتوبٌ فيها: (افعل) (لا تفعل)، فيَعْمَلُ بما يخرُجُ له منها، فَفِعْلُ تلك المُحرَّماتِ المذكورةِ خُروجٌ عن طاعة الله، فاليومَ يَئِسَ الَّذين كفروا مِن ارتدادكم عن دِين الإسلام؛ لِمَا رأَوا مِنْ قوَّته، فلا تَخافوهم وخافوني وَحدي، اليومَ أكملْتُ لكم دِينكم الَّذي هو الإسلامُ، وأتممْتُ عليكم نعمتي الظَّاهرةَ والباطنةَ، واخترْتُ لكم الإسلامَ دِينًا، فلا أَقْبَلُ دِينًا غيرَه، فمَنْ أَلجأتْهُ الضَّرورةُ إلى أكْلِ شَيءٍ من المحرَّماتِ الَّتي ذَكَرَها اللهُ في الآيةِ، غيرَ مُريدٍ للحرامِ، فله تَناوُلُ ما يَدْفَعُ حاجتَه، واللهُ غفورٌ رحيمٌ.

❁ الإيضاحُ اللُّغويُّ والبَلاغِيُّ:

دلالة فصل هذه الجملة عمَّا قبلها:

من مقاصد الشَّريعة الحفاظ على الفرد والمجتمع

فُصلت هذه الجملة عمَّا قبلها؛ لأنَّها اسْتِئْنافٌ بَيانيٌّ فيه شُرُوعٌ في بَيانِ المُحَرَّماتِ الَّتي أُشِيرَ إلَيْها بِقَوْلِهِ سُبْحانَهُ: ﴿أُحِلَّتْ لَكُم بَهِيمَةُ ٱلْأَنْعَٰمِ إِلَّا مَا يُتْلَىٰ عَلَيْكُمْ﴾ [المائدة: 1]، وهي بَيانٌ لِما لَيْسَ بِحَلالٍ مِنَ الأنْعامِ، وَكُلُّها مِن قَبيلِ المطعوم؛ إلَّا الأخير، وهو الاستقسامُ بالأزلام.

دلالة التَّحريم في قوله تعالى: ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمُ﴾ دون المنع:

عبَّر بالتَّحريم دون المنع؛ لوجود فرقٍ بينهما: فالحرام: هو الممنوع منه، إمَّا بتسخيرٍ إلهيٍّ، وإمَّا بشريٍّ، وإمَّا بمنعٍ قهريٍّ، وإمَّا بمنعٍ من جهة العقل، أو من جهة الشَّرع، أو من جهة من يُطاع أمره.

وأمَّا المنع؛ فهو أن تحول بين الرَّجل وبين الشَّيء الذي يريده.

ولأنَّ الحرام يترَّتب عليه عقوبة بخلاف المنع، وضدُّه الحلال، وعلى ذلك فالتَّحريم: ضدُّه التَّحليل، والمنع: ضدُّه العطاء، ولأنَّ التَّحريم منه التَّحريم القدريُّ: كما في قوله: ﴿۞وَحَرَّمْنَا عَلَيْهِ ٱلْمَرَاضِعَ﴾ [القصص: 12]، والشَّرعيُّ: كما في هذه الآية وغيرها.

دلالة التَّعبير بالفعل الماضي ﴿حُرِّمَتْ﴾ دون المضارع:

عبَّر القرآن الكريم بالفعل الماضي ﴿حُرِّمَتْ﴾ للدَّلالة على أنَّ هذه المحرَّمات أمرٌ قدَّره الله أزلاً، وهو موجود في كلِّ الشَّرائع السَّماويَّة؛

لأنَّها ممَّا تعافه النُّفوس، ولا تقبله الطِّباع السَّليمة، وفيه إشارة إلى الالتزام بتطبيق ما حرَّم الله، فلا ينبغي الاعتداء على المحرَّمات بتحليلها، ولا بتركها بدعاوى باطلة؛ لأنَّ العقل السَّليم يوافق تحريم الشَّرع، ويؤكِّد ذلك استعمال القرآن الكريم لهذا الفعل في كلِّ المحرَّمات كما في سورة البقرة والنِّساء والمائدة والأنعام والنَّحل، وغيرها من السُّور.

سِرُّ بناء الفعل لِما لم يُسمَّ فاعلُه في قوله تعالى: ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ﴾:

بُنِيَ الفعلُ لِما لم يُسمَّ فاعلُه في قوله: ﴿حُرِّمَتْ﴾؛ لِلْعِلْم بالفاعل، ولِأنَّ الخِطابَ للمؤمنين الَّذين يعلمون أنَّهُ لا مُحَرِّمَ إلَّا الله؛ وللإشْعار بِأنَّ هَذِهِ الأشْياءَ لِشِدَّة قَذارَتِها، كَأنَّها مُحَرَّمَةٌ بِنَفْسِها[1].

دلالة حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه في قوله: ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمُ ٱلْمَيْتَةُ﴾:

المقصود من تحريم هذه المذكورات تحريمُ أكلِها

التَّحريم ليس صفة للأعيان، والأعيان ليست موردًا للتَّحليل والتَّحريم ولا مصدرًا، وإنَّما يتعلَّق التَّكليف بأفعال المكلَّفين، لكنَّ الأعيان لَمَّا كانت موردًا للأفعال؛ أُضيف الأمر والنَّهي والحكم إليها، وعُلِّق بها مجازًا على معنى الكناية بالمحلِّ عن الفعل الذي يحلُّ به.

والمعنى المراد على ذلك: تَحْرِيمُ أكل هَذِهِ المَذْكُوراتِ؛ لِأنَّهُ المَقْصُودُ مِن مَجْمُوعِ هَذِهِ المَذْكُوراتِ هُنا، وهي أحْوالٌ مِن أحْوالِ الأنْعامِ تَقْتَضِي تَحْرِيمَ أكْلِها[2]؛ فحُذِفَ المضافُ، وأُقيمَ المضافُ إليه مقامَه.

سرُّ إدماج لحم الخنزير في المحرَّمات مع أنَّه ليس من أنواع الأنعام:

أُدْمِجَ فِيها مع أنَّه ليسَ مِن أنْواعِ الأنْعامِ؛ لِاسْتِيعابِ مُحَرَّماتِ الحَيَوانِ[3].

المراد بـ (ال) في قوله: ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمُ ٱلْمَيْتَةُ﴾:

المراد بـ (ال) الجنسيَّة، والمعنى في قوله: ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمُ ٱلْمَيْتَةُ﴾: تَحْرِيمُ أكْلِ المَيْتَةِ، وهي ما فارَقَهُ الرُّوحُ حَتْفَ أنْفِهِ مِن

(1) الراغب، المفردات: (حرم)، والبقاعيّ، نَظْم الدُّرَر: 6/11.
(2) ابن عاشور، التّحريرُ والتّنوير: 6/90.
(3) ابن عاشور، التّحريرُ والتّنوير: 6/90.

غَيْرِ سَبَبٍ خارِجٍ عَنْهُ، "وهي في عُرْفِ الشَّرْعِ: ما ماتَ حَتْفَ أنْفِهِ، أوْ قُتِلَ على هَيْئَةٍ غيرِ مَشْروعةٍ، إمَّا في الفاعِلِ أوْ في المفعولِ، فَدَخَلَ فِيها: المُنْخَنِقَةُ والمَوْقُوذَةُ والمُتَرَدِّيَةُ والنَّطِيحَةُ، وما عَدا عَلَيْها السَّبُعُ[1]".

دلالة تقديم الجارّ والمجرور في قوله: ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمُ﴾:

قُدِّم الجارُّ والمجرور للاختصاص، ولإظهار امتنان الله تعالى على المؤمنين بتحريم هذه المذكورات الَّتي تحمل الأذى والضَّرر لهم.

دلالة عطف قوله تعالى: ﴿وَٱلْمُنْخَنِقَةُ وَٱلْمَوْقُوذَةُ وَٱلْمُتَرَدِّيَةُ وَٱلنَّطِيحَةُ وَمَآ أَكَلَ ٱلسَّبُعُ إِلَّا مَا ذَكَّيْتُمْ﴾ على الميتة:

نُكتة ذِكْرِ الخاصِّ بعدَ العامِّ

عُطفت؛ لأنَّ هذه المعطوفات المذكورة هنا داخلةٌ في حُكْم المُحَرَّمات، وخصَّها بالذِّكر مِن قَبيلِ ذِكْرِ الخاصِّ بعدَ العامِّ (الميتة)، والغَرَضُ من ذِكْرها بخُصوصها: "هو الرَّدُّ على أهل الجاهليَّة؛[2]"؛ لأنَّهم كانوا يأكلونَها، ولِئلَّا يَغْتَرَّ أحدٌ باستباحةِ بعضِ العرب لها في الجاهليَّة، ولِئلَّا يَشْتَبِهَ فيها بعضُ النَّاسِ؛ لأنَّ لِموتِها سببًا معروفًا، جاء التَّحريم؛ ليرفع هذا الاشتباه، وبَدَأَها بالمُنْخَنِقَة، وهي الَّتي تموتُ بالخَنْقِ، سواءٌ بنَفْسها: كإدخالِها رأسَها في شيءٍ ضَيِّقٍ، فتَعْجِزُ عن إخراجِه حتَّى تموتَ، أو بخَنْقِ غيرِها لها، والمعنى: وحَرَّمَ عليكم - أيضًا- أكْلَ المُنْخَنِقَةِ، والمَوْقُوذَةِ، وهي: الَّتي تُضرَبُ بشَيءٍ ثقيلٍ غيرِ مُحَدَّدٍ حتَّى تموتَ، كالَّتي تُضرَبُ بِعَصًا أو حَصًى أو خَشَبةٍ.

والمُتَرَدِّيَةُ، وهي الَّتي تَسقُطُ مِنْ مَوضِعٍ عالٍ، فتموتُ بذلكَ، أيْ: وحَرَّمَ عليكم - أيضًا- أكْلَ المُتَرَدِّيَةِ.

وَالنَّطِيحَةُ، وهي: الَّتي ماتتْ بسَبَبِ نَطْحِ غيرِها لها، أيْ: وحَرَّمَ عليكم - أيضًا - أكْلَ المَنْطوحة.

(1) القاسِميّ، مَحاسن التَّأويل: 7/1808.
(2) الجَمَل، الفتوحات الإلهيَّة: 1/460.

إعجازٌ علميٌّ في القرآن الكريم:

حكمة تحريم الميتة والدَّم

حِكْمةُ تحريمِ المَيْتةِ والدَّمِ: الضَّرُّ والاسْتِقذارُ، "ولِكُلِّ تحريمٍ حِكْمةٌ قد تكونُ ظاهرةً، وقد تكونُ خافيةً، والقرآنُ الكريمُ نَزَلَ على نبيٍّ أُمِّيٍّ، في أمَّةٍ أُمِّيَّةٍ، لا تَعرِفُ المسائلَ العِلْمِيَّةَ الشَّديدةَ التَّعقيدِ، وطَبَّقَ المؤمنونَ الأوائلُ تعاليمَ القرآنِ؛ لأنَّ اللَّه الَّذي آمنَّا به إلهًا هُوَ مُشَرِّعُها، وهو يريدُ صِيانةَ صَنْعتِه"[1].

وقد اكتشف العلم الحديث بعضًا من حِكم هذا التَّحريم، وذلك من خلال البحوث الَّتي أجراها: أنَّ الميتة تنمو فيها البكتريا الضَّارَّة، كما أنَّ الدَّم تنمو فيه البكتريا بشكل أسرع، خاصَّةً مع كثرته، وهي بطبيعتها تؤدِّي إلى إصابة الإنسان بالأمراض؛ لذلك كان القرآن الكريم سبَّاقًا في تحريم أكل الميتة والدَّم حفاظًا على النَّفس البشريَّة، والحفاظ عليها من مقاصد هذا الدِّين.

دَلالة (ال) في كلمة ﴿وَٱلدَّمُ﴾:

حمل المطلق على المقيَّد

(الـ) في كلمة ﴿وَٱلدَّمُ﴾ في قوله تعالى: ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمُ ٱلْمَيْتَةُ وَٱلدَّمُ وَلَحْمُ ٱلْخِنزِيرِ﴾: للعهد، وهو الدَّمُ المخصوصُ بصِفته، وهو أنْ يكونَ مسفوحًا، أمَّا ما كان منه غيرَ مسفوحٍ؛ فليس بمُحَرَّم؛ بدليل قوله تعالى: ﴿قُل لَّآ أَجِدُ فِي مَآ أُوحِيَ إِلَيَّ مُحَرَّمًا عَلَىٰ طَاعِمٍ يَطْعَمُهُۥٓ إِلَّآ أَن يَكُونَ مَيْتَةً أَوْ دَمًا مَّسْفُوحًا أَوْ لَحْمَ خِنزِيرٍ فَإِنَّهُۥ رِجْسٌ أَوْ فِسْقًا أُهِلَّ لِغَيْرِ ٱللَّهِ بِهِۦ ۚ فَمَنِ ٱضْطُرَّ غَيْرَ بَاغٍ وَلَا عَادٍ فَإِنَّ رَبَّكَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ ﴿١٤٥﴾﴾ [الأنعام: 145].

فقُيِّد الدَّم بالمسفوح حملًا على آية سورة الأنعام السَّابقة؛ لأنَّه من القواعد العلميَّة: أنَّ المطلق يحمل على المقيَّد؛ إذا اتَّحد الحكم والسَّبب، والحكم هنا: التحريم؛ لأنَّ المراد به: المسفوح؛ ليخرج ما خالط اللَّحم، وهو غير مُحرَّم، وكانَ أَهْلُ الجاهِلِيَّةِ يَجْعَلُونَهُ في المَباعِرِ[2]، ويَشْوُونَهُ، ويَأْكُلُونَهُ.

(1) الشَّعراوي، تفسير الشَّعراوي: 5/2915، ولمزيد من التفصيل، ينظر: موقع الهيئة العالمية للإعجاز العلمي.
(2) المباعر: الأمعاء، يُجعَلُ فيها الدَّمُ بعد فَصْده، ويُشْوى للضّيف.

وأَمَّا ما كان قد صار في معنى اللَّحمِ، كالكَبَدِ والطِّحال؛ فَمُباحان؛ لأنَّهما دَمان غيرُ مسفوحَين، ولقوله ﷺ: "أُحِلَّتْ لنا مَيتتان، ودَمان: الكبد والطِّحال، والسَّمك والجراد[1]"، وما كان في اللَّحم غير مُنْسَفِحٍ؛ فإنَّ ذلك غيرُ حرامٍ؛ لإجماع الجميع على ذلك.

وصف الدَّم بالمسفوح، كما في سورة الأنعام يؤكِّد صدق حديث رسول الله الوارد في تحليل الكبد والطِّحال

دَلالة ذِكْر اللَّحم وإضافته إلى الخِنْزير في الآية الكريمة:

وذُكِرَ اللَّحْمُ، وأضيفَ إلى الخنزير في قوله تعالى: ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمُ ٱلْمَيْتَةُ وَٱلدَّمُ وَلَحْمُ ٱلْخِنزِيرِ﴾؛ ليَدُلَّ على عموم تحريمه، فاللَّحْمُ يتناولُ شَحْمَهُ وعَظْمَهُ وسائرَ أجزائِه، وخُصَّ لَحْمُهُ مَعَ أنَّ سائرَ أجزائِه أيْضًا في حُكْمِه؛ لأنَّهُ مُعْظَمُ ما يُؤْكَلُ مِنَ الحَيَوانِ وسائر أجزائِه بِمَنزِلَةِ التَّابِعِ لَه، وأيضًا: فإنَّ تحريمَ الخنزير لَمَّا كانَ مُبْهَمًا؛ اقتضى ذلك تحريمُ سائرِ أجزائِه كالمَيْتَةِ والدَّم، وخصَّه بالذِّكر؛ لأنَّ بعضهم كان يفضِّله على سائر اللُّحوم، فربَّما استعظموا وقوع تحريمه، فذكره لزيادة التَّغليظ.

وفي هذا إشارة إلى إخبار القرآن الكريم عن بعض الشُّعوب الَّتي تأكل لحم الخنزير بشراهة.

وفيه إشارة إلى تحريم لحم الخنزير الأهليِّ منه والبرِّي، يؤكِّد ذلك ما قاله الطَّبَريُّ: "وأمَّا قوله: ﴿وَلَحْمُ ٱلْخِنزِيرِ﴾؛ فإنَّه يعني: وحَرَّمَ عليكم لحمَ الخنزير: أهليَّهُ وبَرِّيَّهُ، فالمَيْتَةُ والدَّمُ: مَخْرجُهما في الظَّاهر مَخْرجُ عُمومٍ، والمرادُ منهما الخصوصُ، وأمَّا لحمُ الخنزيرِ؛ فإنَّ ظاهرَه كباطنِه، وباطنَه كظاهره، حرامٌ جميعُه، لم يُخَصَّصْ منه شيءٌ[2]"؛ لأنَّ لحمه مأوى للطُّفيليَّات والبكتريا والفيروسات الَّتي يصدرها إلى الإنسان ممَّا ينتج عنه الإضرار بالإنسان في بدنه ودينه.

(1) ابن ماجه، السنن، الحديث رقم: (3314).

(2) ابن جرير، جامع البيان: 4/406، و لمزيد من التفصيل، ينظر موقع الهيئة العالمية للإعجاز العلمي.

البلاغة في متشابه النَّظْمِ القرآنيّ:

قال تعالى: ﴿إِنَّمَا حَرَّمَ عَلَيْكُمُ ٱلْمَيْتَةَ وَٱلدَّمَ وَلَحْمَ ٱلْخِنزِيرِ وَمَآ أُهِلَّ بِهِۦ لِغَيْرِ ٱللَّهِ ۖ فَمَنِ ٱضْطُرَّ غَيْرَ بَاغٍ وَلَا عَادٍ فَلَآ إِثْمَ عَلَيْهِ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ ﴿١٧٣﴾﴾ [البقرة: 173].

وقال تعالى: ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمُ ٱلْمَيْتَةُ وَٱلدَّمُ وَلَحْمُ ٱلْخِنزِيرِ وَمَآ أُهِلَّ لِغَيْرِ ٱللَّهِ بِهِۦ وَٱلْمُنْخَنِقَةُ وَٱلْمَوْقُوذَةُ وَٱلْمُتَرَدِّيَةُ وَٱلنَّطِيحَةُ وَمَآ أَكَلَ ٱلسَّبُعُ إِلَّا مَا ذَكَّيْتُمْ وَمَا ذُبِحَ عَلَى ٱلنُّصُبِ وَأَن تَسْتَقْسِمُوا۟ بِٱلْأَزْلَٰمِ ۚ ذَٰلِكُمْ فِسْقٌ ۗ ٱلْيَوْمَ يَئِسَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ مِن دِينِكُمْ فَلَا تَخْشَوْهُمْ وَٱخْشَوْنِ ۚ ٱلْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتْمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِى وَرَضِيتُ لَكُمُ ٱلْإِسْلَٰمَ دِينًا فَمَنِ ٱضْطُرَّ فِى مَخْمَصَةٍ غَيْرَ مُتَجَانِفٍ لِّإِثْمٍ فَإِنَّ ٱللَّهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾.

سرُّ التَّعبير بأسلوب القصر ﴿إِنَّمَا﴾ في موضع البقرة دون موضع المائدة:

جاء التَّعبير القرآنيُّ بأسلوب القصر ﴿إِنَّمَا﴾ في قوله: ﴿إِنَّمَا حَرَّمَ عَلَيْكُمُ ٱلْمَيْتَةَ وَٱلدَّمَ﴾ [البقرة: 173]؛ لأنَّ (إنَّما) تجيء في الكلام؛ لإثبات المذكور ونفي ما سواه، وكان القصر مناسبًا للسِّياق في سورة البقرة، حيث سبق قوله تعالى: ﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ كُلُوا۟ مِن طَيِّبَـٰتِ مَا رَزَقْنَـٰكُمْ﴾ [البقرة: 172] وأفادت الإباحة على الإطلاق؛ لذلك عقَّبها بـ ﴿إِنَّمَا﴾ الحاصرة للمحرَّمات.

وفيه مراعاةٌ لحال المخاطبين في تحريم بعض المطعومات، وهي قليلة بالنِّسبة للإباحة المطلقة في الآية السَّابقة، بخلاف موضع سورة المائدة؛ فهي من آخر ما نزل، فيلزم فيها الإخبار عن المحرَّمات؛ لأنَّ المخاطب فيها أهل الإيمان الَّذين يسارعون في تطبيق شرع الله باحثين عن الكمال والتَّمام.

سرُّ التَّعبير بالبناء للفاعل في موضع البقرة في قوله: ﴿إِنَّمَا حَرَّمَ﴾، وبالبناء للمفعول في موضع المائدة:

جاء موضع سورة البقرة على الأصل؛ لأنَّ الجملة تأتي في أصلها على البناء للفاعل، ولا يتغيَّر الأسلوب للبناء للمفعول إلَّا لعلَّة كما في سورة المائدة، وقبلها في سورة النِّساء في المحرَّمات من النَّسب والرَّضاعة؛ لأنَّ المستوى الإيمانيَّ عند المؤمنين يجعلهم يعلمون أنَّه لا مُحرِّم إلَّا الله، بخلاف موضع سورة البقرة؛ فأغلب الحديث فيها عن أهل الكتاب، وهم يزعمون لأنفسهم التَّحليل والتَّحريم عن طريق علمائهم؛ لذلك كان البناء للفاعل لإثبات أنَّ التَّحريم لا يكون إلَّا لله.

السِّرُّ في تقديم الجارِّ والمجرور ﴿بِهِۦ﴾ على ﴿لِغَيۡرِ ٱللَّهِ﴾ في قوله: ﴿وَمَآ أُهِلَّ بِهِۦ لِغَيۡرِ ٱللَّهِ﴾، وسِرُّ تأخيره في آية المائدة في قوله: ﴿وَمَآ أُهِلَّ لِغَيۡرِ ٱللَّهِ بِهِۦ﴾:

المقامُ في سورة البقرة على ما رَزَق اللهُ عبادَه مِن الطَّيِّبات، فلمَّا كان المقامُ الرِّزقَ والطَّعامَ، والأمرَ بِأَكْلِ الطَّيِّبات؛ قَدَّمَ الجارَّ والمجرورَ ﴿بِهِۦ﴾، والضَّميرُ يعودُ على ما يُذْبَحُ، وهو طعام، فكان مناسِبًا للمَقام: أمَّا المقامُ في آيةِ المائدةِ؛ ففيه إشارةٌ إلى مَنْ يُحلِّلُ، ويُحَرِّمُ غيرَ الله تعالى، ويزعمون أنَّهم شُركاءُ لله، فجاء الكلامُ على التَّحليل والتَّحريم ومَنْ بِيَدِه ذلكَ، ورَفْض أيِّ جِهَةٍ تُحَلِّلُ، وتُحَرِّمُ غيرَ الله تعالى، فإنَّ اللهَ يحكم ما يريد؛ لِذا قُدِّمَ في البُطْلان، فقال: ﴿وَمَآ أُهِلَّ لِغَيۡرِ ٱللَّهِ بِهِۦ﴾، ثُمَّ إنَّه سبحانه جاءَ بِذِكْر اسمِه تعالى، فقال: ﴿وَٱذۡكُرُواْ ٱسۡمَ ٱللَّهِ عَلَيۡهِ﴾، فناسَبَ ذلك تقديمُ بطلانِ ذِكْر غيرِ الله تعالى، فأخَّرَ الجارَّ والمجرورَ في آية المائدة، فقال: ﴿وَمَآ أُهِلَّ لِغَيۡرِ ٱللَّهِ بِهِۦ﴾[1].

السِّرُّ في زيادة المُحرَّمات في سورة المائدة على المُحَرَّمات في سورة البقرة، وتخصيصها بقوله: ﴿فَمَنِ ٱضۡطُرَّ فِي مَخۡمَصَةٍ غَيۡرَ مُتَجَانِفٖ لِّإِثۡمٖ﴾:

إنَّ آيةَ سورة المائدة مِنْ آخِر ما نَزلَ مِن القرآن، فَوَرَدَ فيها استقصاءُ ما حُكِمَ بتحريمه، وإلحاقُه بالمَيْتة والدَّم ولحمِ الخنزير، وأردفَ الكلامَ بقوله: ﴿فَمَنِ ٱضۡطُرَّ فِي مَخۡمَصَةٍ غَيۡرَ مُتَجَانِفٖ لِّإِثۡمٖ﴾؛ تَتْميمًا لِحال المضطرِّ، ومَظِنَّةُ الاضطرار زيادةٌ على ما ورد في آية البقرة؛ لِيرتفعَ ما عسى أنْ يكونَ باقيًا فيها مِن إجمالٍ أو إشكالٍ؛ لِيَتوافَقَ مع قوله: ﴿ٱلۡيَوۡمَ أَكۡمَلۡتُ لَكُمۡ دِينَكُمۡ﴾[2].

نُكتة ذكر قوله: ﴿فَلَآ إِثۡمَ عَلَيۡهِۚ﴾ [البقرة: 173] في البقرة، ولم يذكر ذلك في آية المائدة؟

ذكر القرآن الكريم التَّعبير بقوله: ﴿فَلَآ إِثۡمَ عَلَيۡهِۚ﴾ [البقرة: 173] مع أنَّه معلومٌ ضمنًا للدَّلالة على أنَّ نفي الإثم عن المضطرِّ فيما يتناوله من هذه المحرَّمات منوط بحالة الاضطرار، فإذا تناول ما أزال به الضَّرورة؛ فقد عاد التَّحريم، كما كان، فالجائع يأكل من هذه المحرَّمات؛ إن لم يجد غيرها أكلًا يغنيه عن الجوع، وإذا خاف أن تستمرَّ به الحاجة، كمن

(1) ابن الزبير، ملاك التّأويل: 1/107 - 108، والسّامرّائي، التّعبير القرآني، ص: 73.
(2) ابن الزبير، ملاك التّأويل: 1/109، وابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 2/121.

توسَّط صحراء في سفرٍ، ويكاد اليقين عنده يصل إلى ذروته في عدم وجود طعام يأكله؛ فلا إثم عليه أن يتزوَّد من بعض هذه الأشياء حفاظًا على نفسه.

أما موضع سورة المائدة؛ فالضَّرورة فيها أقلُّ، وذلك لوجود أسبابٍ لبعض المباحات لم تكن في سورة البقرة، مثل حِلِّ طعام أهل الكتاب وصيد الكلب المُعَلَّم؛ ولذلك كان نَفْيُ الإثمِ في المائدة تَضْمينًا لا تصريحًا؛ "لأنَّ قولَه: ﴿غَفُورٌ رَّحِيمٌ ﴿١٧٣﴾﴾ [البقرة: 173] يَدُلُّ أنَّه لا إثمَ عليه[1]".

دَلالة توسُّط قوله تعالى: ﴿وَمَآ أُهِلَّ لِغَيۡرِ ٱللَّهِ بِهِۦ﴾ بين هذه المحرَّمات:

عِظَمُ خَطر الشِّرك على صاحبه وعلى المجتمع

توسَّط قولُه تعالى: ﴿وَمَآ أُهِلَّ لِغَيۡرِ ٱللَّهِ بِهِۦ﴾ مع اختلاف علَّة تحريمه حيث إنَّ تحريم الميتة والدَّم ولحم الخنزير كان لِأَجل الصِّحَّةِ والنَّظافةِ، أمَّا المُحَرَّمُ هنا؛ فهو لِسَببٍ دينيٍّ مَحْضٍ؛ لأنَّه توجُّهٌ إلى غير الله، وعلى هذا يكون المرادُ به ما ذُبِحَ، وما نُحِرَ على غير ذِكْر الله تعالى، من المخلوقات الَّتي يُعَظِّمُها النَّاسُ تعظيمًا دِينِيًّا، ويَتقرَّبون إليها بالذَّبائح، والإهلالُ: رَفْع الصَّوت، يقالُ: أَهَلَّ فلانٌ بالحَجِّ؛ إذا رَفَعَ صوتَه بالتَّلبية له، ومنه: اسْتَهَلَّ الصَّبِيُّ؛ إذا رَفَعَ صوتَه بالصُّراخ عند الولادة، وكانوا يَذبحون لأصنامهم، فيَرفعون أصواتَهم بقولهم: باسمِ اللَّاتِ أو العُزَّى.

وحِكْمةُ تحريم الأكلِ من هذا أنَّه مِنْ عبادةِ غيرِ الله تعالى، فالأكلُ منه مُشاركةٌ لأهله، ومُشايعةٌ لهم عليه، وهو مِمَّا يجبُ إنكارُه لا إقرارُه.

دلالة تسمية الذَّبح في الآية إهلالًا:

سمَّى التَّعبير القرآنيُّ الذَّبح في الآية إهلالًا؛ لأنَّهم كانوا إذا أرادوا ذبح ما يتقرَّبون به لأصنامهم وأوثانهم؛ ذكروا عند الذَّبح اسم الصَّنم، وجهروا به؛ فسمِّي كلُّ ذابحٍ جهر بالتَّسمية، أو لم

(1) الكِرْمانيّ، أسرار التَّكرار في القرآن، ص: 39.

يجهر: مُهِلًّا، كما سمِّي الإحرام: إهلالًا؛ لرفع المحرمين أصواتهم عند التَّلبية؛ حتَّى صار اسمًا له، وإن لم يرفع عنده صوت.

وعلى هذا فرفعُ الصَّوتِ ليس هو عِلَّةَ التَّحريم، ولا شَرْطًا له، بلْ هو لبيان الواقع، وإنَّما سببُ التَّحريم: أنَّه مِنْ عبادةِ غيرِ الله تعالى[1]، فالتَّحريمُ هنا ليس في ذات الحيوان، وإنَّما لِمَا صَحِبَه مِنْ عَمَلٍ، فيه شِرْكٌ بالله تعالى، وفسوقٌ عن أَمْرِه سبحانه.

وهذه الجملةُ تُشيرُ إلى عِظَمِ خَطَرِ الشِّرْكِ، وأنَّه يُؤَثِّرُ حتَّى في الذَّبائح؛ لقوله تعالى: ﴿وَمَآ أُهِلَّ لِغَيۡرِ ٱللَّهِ بِهِۦ﴾.

دَلالـةُ التَّاء اللَّاحقة بالموصوفات في قوله: ﴿وَٱلۡمُنۡخَنِقَةُ وَٱلۡمَوۡقُوذَةُ وَٱلۡمُتَرَدِّيَةُ وَٱلنَّطِيحَةُ﴾:

الـصِّـفـات إذا لَـمْ تُـذْكـر مـوصـوفـاتُـهـا، ولم تكن جاريةً عـلـيـهـا تـغـلـب عليها الاسميَّةُ، فتَلْحَقُها التَّاء

والنَّطيحةُ بمعنى: المَنْطوحة، نَحْو: لِحْيَةٌ دَهِينٌ، وكَفٌّ خَضيبٌ، بمعنى: مَدْهونة ومَخْضوبة؛ لأنَّ فَعِيلةَ يَستوي فيه المُذَكَّرُ والمُؤَنَّثُ، والتَّاءُ في كلمات ﴿وَٱلۡمُنۡخَنِقَةُ وَٱلۡمَوۡقُوذَةُ وَٱلۡمُتَرَدِّيَةُ وَٱلنَّطِيحَةُ﴾ للنَّقْلِ، "لنَقْلها من الوصفيَّة إلى الاسميَّة، فإنَّ الصِّفاتِ إذا لَمْ تُذَكَّرْ موصوفاتُها، ولم تكنْ جاريةً عليها تَغلبُ عليها الاسميَّةُ، فتَلْحَقُها التَّاءُ؛ لِتَدُلَّ على غلبة الاسميَّة عليها، وعدم احتياجها إلى الموصوف، وكُلُّ ما لَحِقَتْهُ هذه التَّاء يَستوي فيه المُذَكَّرُ والمؤنَّثُ[2]".

بلاغة الإيجاز والمجاز في قوله: ﴿وَمَآ أَكَلَ ٱلسَّبُعُ﴾:

إيـجـازٌ بِـحـذْف الجارِّ والمجرور

وفي قوله: ﴿وَمَآ أَكَلَ ٱلسَّبُعُ﴾ إيجازٌ بِحذْف الجارِّ والمجرورِ، تقديرُه: (مِنْه)، أي: وما أكَلَ مِنهُ السَّبُعُ؛ لِأنَّ ما أكَلَهُ السَّبُعُ، فَقَدْ نَفِدَ، ولا حُكْمَ لَهُ، وإنَّما الحُكْمُ لِلْباقي.

دلالة التَّعبير بالسَّبع دون الذِّئب أو الأسد:

اختار التَّعبير بالسَّبع؛ لأنَّه اسْمٌ يَقَعُ عَلى ما لَهُ نابٌ، ويَعْدُو عَلى

(1) الماوردي، النكت والعيون: 1/222، ورضا، تفسير المنار: 6/136.
(2) الخفاجيّ، عناية القاضي: 2/192.

الإنسانِ والدَّوابِّ ويَفْتَرِسُها، مِثْل: الأسَدِ وما دُونَهُ، "قالَ قَتادَةُ: كانَ أهْلُ الجاهِلِيَّةِ إذا جَرَحَ السَّبُعُ شَيْئًا، فَقَتَلَهُ، وأكَلَ بَعْضَهُ؛ أكَلُوا ما بَقِيَ، فَحَرَّمَهُ اللهُ تَعالى[1]"

دلالة نسبة الأكل إلى السَّبع دون الافتراس في قوله: ﴿وَمَآ أَكَلَ ٱلسَّبُعُ﴾:

استثناء الكلب المُعَلَّم

أسند الأكل إلى السَّبع دون الافتراس؛ لوجود فرق بينهما، فأصل الافتراس في اللُّغة: الكسر ودقُّ العنق، بخلاف الأكل؛ فقد يفترس، ولا يأكل، وعلى ذلك، فالمرادُ هنا: تحريمُ أَكْلِ ما افْتَرَسَهُ السَّبُعُ من الحيوان حتَّى ماتَ، سواءٌ أَكَلَ منه السَّبُعُ أمْ لم يأكلْ؛ لأنَّه افتَرَسَهُ لِيأكلَه، وهنا مجازٌ مرسلٌ بعَلاقة السَّببيَّة، حيثُ أطلق السَّببَ، وأرادَ المُسبَّبَ؛ لعلَّةٍ بلاغيَّةٍ، وهي الاحترازُ، أي: استثناءُ الكلبِ المُعَلَّم الَّذي أطلَقَه صاحبُه؛ لِيصطادَ له، وَسَمَّى عند إطلاقِه، فهو يَفترِسُ لا لِيأكلَ، بلْ لِمَنْ أطلقَه.

أَمَّا إذا افترسَ الكلبُ ما أُطْلِق عليه، بأنْ أَكَلَ هو أكثرَه؛ فإنَّ الباقيَ لا يَحِلُّ لِمَنْ أَطْلَقَه[2].

دَلالةُ الاستثناء في قوله تعالى: ﴿إِلَّا مَا ذَكَّيْتُمْ﴾:

وقد تَعدَّدتِ الأقوالُ في بيان نوعِ الاستثناءِ في قوله تعالى: ﴿إِلَّا مَا ذَكَّيْتُمْ﴾[3]، والَّذي عليه الجمهورُ أنَّهُ اسْتِثْناءٌ مُتَّصِلٌ من المُحَرَّماتِ السَّابقةِ في قولِهِ: ﴿وَٱلْمُنْخَنِقَةُ وَٱلْمَوْقُوذَةُ وَٱلْمُتَرَدِّيَةُ وَٱلنَّطِيحَةُ وَمَآ أَكَلَ ٱلسَّبُعُ﴾[4].

---

(1) ابن جرير، جامع البيان: 4/410.

(2) أبو زهرة، زهرة التَّفاسير: 5/2031.

(3) عَدَّدَ الفخرُ الرَّازيُّ هذه الأقوال، فَذَكَرَ القولَ الأوَّل، وبَقِيَّة الأقوال، فقال: "والقَوْلُ الثَّاني: إنَّ هَذا الاسْتِثْناءَ مُخْتَصٌّ بِقَوْلِه: ﴿وَمَآ أَكَلَ ٱلسَّبُعُ﴾.
والقَوْلُ الثَّالِث: إنَّهُ اسْتِثْناءٌ مُنْقَطِعٌ كَأَنَّهُ قِيل: لَكِنْ ما ذَكَّيْتُمْ مِن غَيْرِ هَذا، فَهو حَلالٌ.
والقَوْلُ الرَّابِع: أنَّهُ اسْتِثْناءٌ مِنَ التَّحْرِيمِ لا مِنَ المُحَرَّمات، يَعْنِي: حَرَّمَ عَلَيْكم ما مَضى إلَّا ما ذَكَّيْتُمْ، فَإنَّهُ لَكم حَلالٌ، وعَلى هَذا التَّقْدِيرِ يَكُونُ الاسْتِثْناءُ مُنْقَطِعًا أيْضًا"، ينظر: مفاتيح الغيب: 11/134.

(4) السَّمين، الدُّرُّ المصون: 4/196، والخازن، لباب التَّأويل: 1/433.

فإنَّ هذه المذكوراتِ تَعَلَّقَتْ بها أحوالٌ تُفْضي بها إلى الهلاك، فإذا هَلَكَتْ بتلك الأحوالِ؛ لم يُبَحْ أكلُها؛ لأنَّها حينئذٍ مَيْتةٌ، وإذا تَداركوها بالذَّكاة قبل الفواتِ؛ أُبيحَ أكلُها[1]".

سرُّ التَّعبير بقوله: ﴿إِلَّا مَا ذَكَّيْتُمْ﴾ دون إلَّا ما ذبحتم(2):

لأنَّ أَصْلَ التَّذْكِيَةِ الإِتْمَامُ، يُقالُ: ذَكَّيْتَ النَّارَ؛ إِذَا أَتْمَمْتَ إِشْعالَها، والمعنى: إِلَّا ما أَدْرَكْتُمْ ذَكَاتَهُ مِنْ هذه الأشياءِ، أيْ: ما أَدْرَكْتُم فيه الرُّوحَ، أي: يلحقها، وفيها بقيَّة تشخب معها الأوداج، وتضطرب اضطراب المذبوح لوجود الحياة فيها قبل ذلك، وإلَّا فهي كالميتة.

وعلى ذلك: فالمُرادُ هُنَا: إِتْمامُ فَرْيِ الأَوْدَاجِ، وَإِنْهارُ الدَّم[3]، قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «مَا أَنْهَرَ الدَّمَ، وَذُكِرَ اسْمُ اللَّهِ عَلَيْهِ؛ فَكُلْ، غَيْرَ السِّنِّ وَالظُّفُرِ»[4]، ولوجود فرقٍ بين التَّذكية والذَّبح، يؤكِّد ذلك أنَّ الآية الكريمة ذكرت لفظتَي: (التَّذكيةَ والذَّبحَ) في قوله تعالى: ﴿إِلَّا مَا ذَكَّيْتُمْ وَمَا ذُبِحَ عَلَى ٱلنُّصُبِ﴾، فَدَلّ ذلك على أنَّ هناك فرقًا بينها، وإليك البيانَ:

الذَّبْحُ: هو شَقُّ حَلْقِ الحيوانِ، يُقالُ: ذَبَحْتُ الشَّاةَ ذَبحًا، قال الرَّاغبُ: "أصلُ الذَّبْحِ: شَقُّ حَلْقِ الحيواناتِ، والذِّبْحُ: المَذْبوحُ، قال تعالى: ﴿وَفَدَيْنَٰهُ بِذِبْحٍ عَظِيمٍ ۝١٠٧﴾ [الصَّافات: 107]، وقال: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَن تَذْبَحُواْ بَقَرَةً﴾ [البقرة: 67]، وتُسمَّى الأخاديدُ من السَّيل: مذابحَ"، وأمَّا التَّذكيةُ؛ فقد مَرّ معناها، ونَلْحَظُ ما يأتي:

أوّلًا: أنَّ التَّذكيةَ لم تُذكرْ في القرآن الكريم إلَّا مرَّةً واحدةً، وهي وصفٌ لذَبحِ ما أحلَّه الله تعالى، وهو في حالة اضطرابٍ لا في حالة استقرارٍ، وذلكَ مثل: المُنخنقةِ والموقوذةِ والمُتردِّيةِ والنَّطيحةِ، وما أَكَلَ السَّبُعُ، بشَرط أنْ يُدرَكَ، وفيه حياةٌ، كما سبق.

ثانيًا: أنَّ التَّذكيةَ فيها معنى: سَيَلانِ الدَّم، وإخراجِ الحرارةِ الغريزيَّةِ، ولا يكونُ ذلك كذلك إلَّا بحركةٍ بعد الذَّبحِ، يُعلَمُ مِنْ خلالها أنَّه لم يَمُتْ.

ثالثًا: ذُكِرَ (الذَّبح) تسعَ مرَّاتٍ في القرآن الكريم؛ ففي قصَّة البقرة مرَّتين: ﴿وَإِذْ قَالَ مُوسَىٰ لِقَوْمِهِۦٓ إِنَّ ٱللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَن تَذْبَحُواْ بَقَرَةً﴾ [البقرة: 67]، ﴿قَالُواْ ٱلْـَٰٔنَ جِئْتَ بِٱلْحَقِّ فَذَبَحُوهَا

(1) ابن عاشور، التّحريرُ والتّنوير: 6/92.
(2) نصر سعيد، مقدّمة في فرائد القرآن، ص: 516، والجمل، حاشية الجمل: 1/461.
(3) البَغَويّ، معالم التّنزيل: 2/6.
(4) البُخاريّ، الحديث رقم: (3075)، ومسلم، الحديث رقم: (1968).

وَمَا كَادُواْ يَفۡعَلُونَ ﴿٧١﴾ [البقرة: 71]، وفي قصَّة الذَّبيح مرَّتين: ﴿يَٰبُنَيَّ إِنِّيٓ أَرَىٰ فِي ٱلۡمَنَامِ أَنِّيٓ أَذۡبَحُكَ﴾ [الصَّافات: 102]، ﴿وَفَدَيۡنَٰهُ بِذِبۡحٍ عَظِيمٖ ﴿١٠٧﴾﴾ [الصَّافات: 107]، وفي قصَّة هُدهد سليمانَ مرَّةً: ﴿لَأُعَذِّبَنَّهُۥ عَذَابٗا شَدِيدًا أَوۡ لَأَاْذۡبَحَنَّهُۥٓ أَوۡ لَيَأۡتِيَنِّي بِسُلۡطَٰنٖ مُّبِينٖ ﴿٢١﴾﴾ [النَّمل: 21]، و4 – فيما حرَّمه اللّه: ﴿وَمَا ذُبِحَ عَلَى ٱلنُّصُبِ﴾، وفي وصف ظلم فرعونَ وعملِه: ﴿يُذَبِّحُ أَبۡنَآءَهُمۡ وَيَسۡتَحۡيِۦ نِسَآءَهُمۡۚ﴾ [القصص: 4]، وفي تعداد النِّعم على بني إسرائيل، حيث نجَّاهم اللّه من عمل آل فرعون بهم حيث كانوا ﴿يَسُومُونَكُمۡ سُوٓءَ ٱلۡعَذَابِ يُذَبِّحُونَ أَبۡنَآءَكُمۡ وَيَسۡتَحۡيُونَ نِسَآءَكُمۡۚ﴾ [البقرة: 49]، وجاءت الآية نفسها على لسان موسى عليه السلام: ﴿وَيُذَبِّحُونَ﴾ [إبراهيم: 6] بزيادة الواو للمبالغة في تعداد النِّعم.

ومن هذه المواضع نستطيع القولَ: بأنَّ الذَّبح نُسب مرَّة إلى الحيوانِ، ومرَّةً إلى الإنسان، ولا تُنسَبُ التَّذكيةُ للإنسانِ "المذبوح" بحال.

كما وُصِفَ المحرَّمُ بالمذبوح، ولا يُوصَفُ المُحرَّمُ بالمُذكَّى، كما أنَّ الذَّبح يُقالُ لشَقِّ الحلق؛ ولو بعدَ الموت، ولا يُقالُ عنه: إنَّه ذُكِّيَ إلَّا إذا كان فيه حياةٌ، وخرج منه الدَّمُ بعد التَّذكية.

البنية اللُّغوية لقوله: ﴿ذَكَّيۡتُمۡ﴾ تحمل معنى التَّذكية:

النَّاظر في حروف (ذَكَيَ) يجد أنَّها تحمل معناها: فالذَّالُ: تُعبِّرُ عَنْ ثَخينٍ رَطْبٍ، أو غَضٍّ ينفذ، وذلكَ أَخْذًا مِنْ قولهم: شَفْرَةٌ أذُوذٌ، تَقطعُ الشَّحْمَ والكَبِدَ[1]، وهذا المعنى يتَّفِقُ وبدايةَ التَّذكيةِ، حيثُ تُوضَعُ الشَّفرةُ الحادَّةُ على الحُلقوم والمري، كما تُعبِّرُ الكافُ: عَنْ تماسكٍ في الأثناءِ مع حِدَّةٍ أو دِقَّةٍ[2]، وهذا المعنى يتناسَبُ ونفاذَ الشَّفرةِ في الحلقوم والمري بحِدَّةٍ، وتسرُّبِ الدَّمِ من الذَّبيحةِ بحرارة جسمِها – كما هو معروف – مع تماسُكِ ما في أجزاءِ الرَّأسِ، والحرفُ المعتلُّ (الياء): يعبِّرُ عن تماسُكِ المُمْتدِّ شيئًا واحدًا، وهذا يُعبِّرُ عن المرحلة الأخيرة من التَّذكيةِ، حيثُ إدراكُ الذَّبيحةِ قبلَ موتِها، وهو نوعٌ من التَّماسُك.

(1) جبل، الدَّلالات القرآنيَّة، ص: 67.
(2) جبل، الدَّلالات القرآنيَّة، ص: 75.

السِّرُّ في مجيء ﴿ذَكَّيْتُمْ﴾ في هذا الموضع دون غيره:

ذُكرَ هذا التَّركيبُ الفريدُ في سورة العقود، وهذا التَّحريمُ والتَّحليلُ في الذَّبائح وغيرِها مِن صميم العقودِ القائمةِ على الإيمان، واستثناءُ هذا النَّوع من المُحرَّم فيه رحمةٌ بالعباد، وهو مُتناسِبٌ مع إكمال الدِّين، وإتمامِ النِّعمةِ، يعني: "خُلوصَها ممَّا يُخالِطُها مِن الحَرَجِ والتَّعَبِ[1]".

سِرُّ التَّعبير بصيغة الماضي في قوله: ﴿إِلَّا مَا ذَكَّيْتُمْ﴾:

جاء التَّعبيرُ بصيغة الماضي: ﴿إِلَّا مَا ذَكَّيْتُمْ﴾ لمُوافقةِ الماضي قبلَه مِنْ أوَّلِ الآية: ﴿حُرِّمَتْ﴾، وصيغةُ الماضي -هنا- تُناسِبُ الذَّكاةَ، وهي حالة ليست ذاتًا، يعني: أنَّها تتعلَّقُ بما فيه حياةٌ، ولا تَتعلَّقُ بالحيوان الميِّت، فلو جاءَ بصيغةِ المضارع "تُذَكُّونَ"؛ لجازَ تَعَلُّقُهُ بما سَبَقَ، ولو بعدَ موته.

دلالة تحليل الذَّبيحة المذكَّاة بالاستثناء بدلًا من التَّعبير بالأمر في نحو قوله: ﴿فَكُلُواْ مِمَّا ذُكِرَ ٱسْمُ ٱللَّهِ عَلَيْهِ﴾:

النَّاظر في هذه الآية يلحَظُ أنَّ تحليلَ الذَّبيحةِ (المُذكَّاة) هنا جاء بطريق الاستثناء من السَّابق، ولم يأتِ بطريق الأمرِ مثلًا، كقوله: ﴿فَكُلُواْ مِمَّا ذُكِرَ ٱسْمُ ٱللَّهِ عَلَيْهِ﴾ [الأنعام: 118]؛ لأنَّ الآيةَ الكريمةَ تتحدَّثُ عن المحرَّم ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمُ﴾، فهذا النَّوعُ مِنَ ﴿وَٱلْمُنْخَنِقَةُ وَٱلْمَوْقُوذَةُ وَٱلْمُتَرَدِّيَةُ وَٱلنَّطِيحَةُ وَمَآ أَكَلَ ٱلسَّبُعُ﴾ يجبُ التَّأكُّدُ من حياته قبل الذَّبح، فإنْ كانَ فيه حياةٌ أثناءَ الذَّبح؛ حَلَّ أكلُه، وتُعرَفُ الحياةُ بِحَرَكَةِ يدِها أو رِجلِها أو ذَنَبِها، أو جريانِ نفَسِها، أو نحوِ ذلك، فإذا صارتْ في حال النَّزْعِ، ولم تُحرِّكْ يَدًا ولا رِجلًا؛ فإنَّها في هذه الحالةِ تُعدُّ ميتةً، ولا تُفيدُ فيها الذَّكاةُ.

دلالة الخطاب في قوله: ﴿ذَكَّيْتُمْ﴾:

دلَّ الخطاب في قوله: ﴿ذَكَّيْتُمْ﴾ على أنَّ الأمر المذكور في التَّذكية يَخُصُّ المسلمينَ، ويُشيرُ بالمُخالفةِ إلى تحريم ما ذَبَحَهُ غيرُ المُسلِم، ممَّا لم يُذكرِ اسمُ الله عليه، فكأنَّ الآيةَ الكريمةَ تُشيرُ إلى التَّعقُّلِ والحكمةِ ومُراعاةِ الشَّرعِ، ولو لم يكنْ ثمَّةَ وقتٌ.

(1) ابن عاشور، التّحريرُ والتّنوير: 6/106.

معنى الاستعلاء في قوله: ﴿وَمَا ذُبِحَ عَلَى ٱلنُّصُبِ﴾:

الاستعلاءُ في قوله: ﴿وَمَا ذُبِحَ عَلَى ٱلنُّصُبِ﴾ يُحْتَمَلُ أنْ يكونَ حقيقيًّا، والمقصودُ: تحريمُ الذَّبْحِ على الحجارة الَّتي كانت تُعظِّمُها العربُ، ويُحتمَلُ أنْ يكونَ الاستعلاءُ مجازيًّا، وتكونَ ﴿عَلَى﴾ بمعنى: اللَّام، والمعنى: تحريمُ الذَّبْحِ تَعظيمًا للنُّصُبِ، ومِن أَجْله.

سِرُّ العدول عن (اللَّام) إلى ﴿عَلَى﴾ في قوله: ﴿وَمَا ذُبِحَ عَلَى ٱلنُّصُبِ﴾:

سِرُّ العُدولِ عَنْ حرفِ الاختصاصِ: (اللَّام) إلى حرف الاستعلاء: ﴿عَلَى﴾ إنْ قُدِّرَ الاستعلاءُ مَجازيًّا: هو الإشارةُ إلى مكانةِ تلك الحِجارةِ عند المشركين، الَّتي كان يعبدونها، ويُعظِّمونها، ويَذبحون تَقَرُّبًا لها، وأنَّ تلك الحِجارةَ اسْتَعْلَتْ عليهم، واسْتبدَّتْ بِعقولهم، وهَيمنَتْ عليها؛ حيثُ يأتون إليها صاغرين مُنقادين؛ لِيذبحوا ذبائحَهم تعظيمًا لتلكَ الحجارةِ الصَّمَّاء، وفي هذا نَعْيٌ لِعقولِ المشركين، وتَسْفيهٌ لأفعالهم، وحُرِّمَ فِعْلُ ذلك على المسلمينَ؛ لِمَا فيه مِن الشِّرْك، ولأنَّه مَظْهَرٌ مِنْ مظاهرِ الوَثنيَّة.

وقد عَلَّلَ صاحبُ التَّحرير والتَّنوير العُدولَ إلى حرف الاستعلاءِ بقوله: "﴿وَمَا ذُبِحَ عَلَى ٱلنُّصُبِ﴾ بِحَرْفِ ﴿عَلَى﴾، ولَمْ يَقُلْ: وما ذُبِحَ لِلنُّصُبِ؛ لِأَنَّ الذَّبيحَةَ تُقْصَدُ لِلْأَصْنامِ والجِنِّ، وتُذْبَحُ عَلى الأَنْصابِ، فَصارَتِ الأَنْصابُ مِن شَعائِرِ الشِّرْك[1]".

سرُّ عطف قوله: ﴿وَمَا ذُبِحَ عَلَى ٱلنُّصُبِ﴾ على قوله: ﴿وَمَآ أُهِلَّ لِغَيْرِ ٱللَّهِ بِهِۦ﴾:

لأنَّ ما ذُبِحَ على النُّصُبِ وإن كان مِنْ جِنْسِ ما أُهِلَّ به لِغَير الله؛ فبينهما فرق؛ لأنَّ ما ذبح على النُّصب يُذْبَحُ بَقَصْدِ العبادةِ لغير وَجْهِ الله تعالى، لكنَّه أَخَصُّ منه، فما أُهِلَّ به لغير الله قد يكون ذُبِحَ لِصَنَمٍ من الأصنام بعيدًا عنه وعن النُّصُب، وما ذُبِحَ على النُّصُبِ؛ لا بُدَّ أنْ يُذْبَحَ على تلك الحجارةِ أو عِنْدَها، ويُنْشَرُ لَحْمُه عليها، فَعُلِمَ مِنْ هذا ومِمَّا قبلَه: أنَّ المُحَرَّماتِ عَشرَةٌ بالتَّفصيل، وأربعةٌ بالإجمال، وكما خَصَّ المُنْخَنِقةَ وما عُطِفَ عليها من المَيْتاتِ بالذِّكْر بسَبَبٍ خاصٍّ معروفٍ؛ لِئَلَّا يَغترَّ أَحَدٌ باستباحة أهلِ الجاهليَّة لها.

(1) ابن عاشور، التّحريرُ والتّنوير: 6/89.

دلالة ذكر ﴿وَمَا ذُبِحَ عَلَى ٱلنُّصُبِ﴾ في سورة المائدة:

ذكر تحريم الذَّبح على النُّصب، وذلك من عطفه على المحرَّمات المذكورة قبله، مع أنَّ هذه السُّورةَ نزلت بعد أنْ مَضَتْ سنون كثيرةٌ على الإسلام، وقد هجرَ المسلمون عبادةَ الأصنام، وأنَّ في المسلمين كثيرين كانوا قريبي عهدٍ بالدُّخول في الإسلام، وهم وإنْ كانوا يَعلمون بُطلانَ عبادةِ الأصنام، أوَّلُ ما يَعلمونه مِن عقيدة الإسلام، فقد كانوا مع ذلك مدَّةَ الجاهليَّةِ لا يَختصُّ الذَّبحُ على النُّصب عندَهم بذبائح الأصنام خاصَّةً، بل يكونُ في ذبائح الجنِّ ونحوِها من النُّشُرات وذبائحِ دَفْعِ الأمراض ودَفْعِ التَّابعَةِ عَنْ وِلْدانهم، فقالوا: كانوا يَسْتَدْفِعون بذلك عَن أنفسهمُ البَرَصَ والجُذامَ ومَسَّ الجنِّ، وبخاصَّةٍ الصِّبْيانَ[1].

بلاغة التَّخصيص في قوله: ﴿وَمَا ذُبِحَ عَلَى ٱلنُّصُبِ﴾:

وقوْلُه تعالى: ﴿وَمَا ذُبِحَ عَلَى ٱلنُّصُبِ﴾ جُزْءٌ مِمَّا أُهِلَّ به لغيرِ الله، لكنْ خُصَّ بالذِّكر بَعدَ جِنسِه؛ لشُهرةِ الأَمْرِ، وتَعظيمِ النُّفوسِ له، ولإزالة وَهْمِ مَنْ توهَّمَ أنَّه قد يَحِلُّ بقصْدِ تعظيم البيتِ الحرام إذا لم يُذكَرِ اسمُ غيرِ الله عليه، قالَ ابنُ كَثِيرٍ: "فَنَهى اللهُ المُؤْمِنِينَ عَنْ هَذا الصَّنِيعِ، وحَرَّمَ عَلَيْهِمْ أكْلَ هَذِهِ الذَّبائِحِ، حَتَّى ولَوْ كانَ يُذْكَرُ عَلَيْها اسْمُ اللهِ؛ لِمَا في الذَّبْحِ عِنْدَ النُّصُبِ مِنَ الشِّرْكِ الَّذي حَرَّمَهُ اللهُ ورَسُولُه[2]".

دلالة التَّعبير عن الأصنام بالنَّصب في قوله تعالى: ﴿وَمَا ذُبِحَ عَلَى ٱلنُّصُبِ﴾:

عبَّر عن الأصنام بالنُّصب؛ لأنَّ الصَّنم يُنصب ويرفع ليعظَّم ويعبد.

معطوف على المُحرَّم قبلَه؛ لأنَّه من الخُرافات والأوهام الَّتي لا يَركن إليها إلَّا ضعيفُ العقل

سرُّ الوصل في قوله تعالى: ﴿وَأَن تَسْتَقْسِمُواْ بِٱلْأَزْلَٰمِ﴾:

والاستقسامُ طَلَبُ القِسْمَةِ، وكان المشركون يَسألونَ الأزْلامَ بأنْ تُقَسِّمَ لهم[3].

وقد حرَّم الله تعالى الاستقسامَ بالأزلام؛ لأنَّه فيه ادِّعاءٌ بمعرفة الغيب، ولا فَرْقَ بين ذلك وبين قولِ المُنَجِّمين: لا تَخْرُجْ مِنْ أجل نَجْمِ كذا، واخْرُجْ مِنْ أجلِ طلوعِ نجْم كذا؛ لأنَّ اللهَ ﷻ يقول: ﴿وَمَا تَدْرِى

(1) ابن عاشور، التّحريرُ والتّنوير: 6/95.
(2) ابن كثير، تفسير القرآن العظيم: 5/41، والجمل، حاشية الجمل: 1/461.
(3) المُبرِّد، مجاز القرآن: 1/153.

نَفۡسُ مَّاذَا تَكۡسِبُ غَدٗاۖ﴾ [لقمان: 34]، وذلكَ دخولٌ في عِلْمِ اللهِ ﷻ الَّذي هو غيبٌ، فهو حرامٌ كالأزلام الَّتي ذَكَرَها اللهُ[1].

دلالة عطف قوله: ﴿وَأَن تَسۡتَقۡسِمُواْ بِٱلۡأَزۡلَٰمِۚ﴾ على ما قبله:

وقد ذَهَبَ الطَّاهِرُ بنُ عاشورٍ إلى أنَّ ظاهرَ السِّياقِ يَقتضي أنْ يكونَ قولُه: ﴿وَأَن تَسۡتَقۡسِمُواْ بِٱلۡأَزۡلَٰمِۚ﴾ معطوفًا على ما قَبْلَه؛ "لأنَّ الشَّأْنَ في العَطْفِ التَّناسُبُ بَيْنَ المُتعاطِفاتِ، فلا جَرَمَ أنَّ هَذا المَعْطُوفَ مِن نَوْعِ المُتعاطِفاتِ الَّتي قَبْلَهُ، وهي المُحَرَّمُ أكْلُها، فالمُرادُ هُنا النَّهْيُ عَنْ أكْلِ اللَّحْمِ الَّذي يَسْتَقْسِمُونَ عَلَيْهِ بِالأزْلامِ، وهو لَحْمُ جَزُورِ المَيْسِرِ؛ لِأنَّهُ حاصِلٌ بِالمُقامَرَةِ، فَتَكُونُ السِّينُ والتّاءُ في تَسْتَقْسِمُوا مَزِيدَتَيْنِ كَما هُما في قَوْلِهِمُ: اسْتَجابَ، واسْتَرابَ، والمَعْنى: وأنْ تَقْسِمُوا اللَّحْمَ بِالأزْلامِ[2]".

هنا عَطْفٌ على مُحَرَّماتِ الطَّعامِ الَّتي كان أهلُ الجاهليَّة يستحلُّونها عَمَلًا آخرَ من خُرافاتِهم، فقال: ﴿وَأَن تَسۡتَقۡسِمُواْ بِٱلۡأَزۡلَٰمِۚ﴾، أيْ: وحُرِّمَ عليكم أنْ تَطلبوا عِلْمَ ما قُسِمَ لكم، أو تَرجيحَ قِسْمٍ مِنْ مطالبكم على قِسْمٍ بالأزلام، كما تفعلُ الجاهليَّةُ، وجَعَلَ بعضُهم هذا من مُحَرَّمات الطَّعام.

القرآن يبطل التَّطيُّر والكهانة والعيافة والعرافة:

سبب تحريم الاستقسام بالأزلام

أمَّا سببُ تحريم الاستقسام بالأزلام؛ فقد قيلَ: لأنَّه طَلَبٌ لِعِلْمِ الغَيْبِ الَّذي استأثَرَ اللهُ به؛ لأنَّهم يطلبون معرفة القسم، أي: يطلبون تمييز ما يريدون الشُّروع فيه، ولأنَّ الاستقسام بالأزلام من الخُرافات والأوهام الَّتي لا يَرْكَنُ إليها إلَّا مَنْ كان ضعيفَ العقلِ، يفعلُ ما يفعلُ من غير بيِّنةٍ ولا بصيرةٍ، ويَترك ما يتركُ عن غيرِ بَيِّنَةٍ ولا بصيرةٍ، ويجعلُ نفسَه ألعوبةً للكهنة والسَّدَنة، ويتفاءلُ، ويتشاءمُ بما لا فَأْلَ فيه ولا شُؤمَ، فلا غروَ أن يُبْطِلَ ذلك دينُ العقلِ والبصيرةِ والبرهانِ، كما أبطلَ التَّطَيُّرَ والكهانةَ والعيافةَ والعرافةَ، وسائرَ خرافاتِ الجاهليَّةِ، ولا يَليقُ ذلك كلُّه إلَّا بجهل الوثنيَّةِ وأوهامِها.

(1) ابن الجَوْزِيّ، زاد المسير: 2/185.

(2) ابن عاشور، التّحريرُ والتّنوير: 6/96، والجمل، حاشية الجمل: 1/461.

دلالة التَّعبير بالمصدر المؤوَّل في قوله: ﴿وَأَن تَسْتَقْسِمُواْ بِٱلْأَزْلَٰمِ﴾ دون المصدر الصَّريح:

عبَّر بالمصدر المؤوَّل الَّذي يلمح فيه الزَّمن مع الحدث، بخلاف المصدر الصَّريح الَّذي يدلُّ على مجرَّد وقوع الحدث، وفي هذا إشارة إلى أنَّ الاستقسام بالأزلام أو بما هو مثلها أمرٌ يقع فيه صِغارُ العقولِ كِبارُ الأوهامِ في كلِّ زمانٍ ومكانٍ، وعلى عهد كلِّ دينٍ من الأديان، يَسْتَنُّون بِسُنَّة مشركي الجاهليَّة، ولا تطمئنُّ قلوبُهم إلَّا بخرافات الوثنيَّة، فإنْ لم يَسْتقسموا بالأزلام؛ اسْتقسموا بما هو مثلُها وما في معناها، ولكنَّهم يُسَمُّون عَمَلهم هذا اسمًا حسنًا، كما يَفعلُ بعضُ المسلمين حتَّى عصرِنا هذا[1].

سِرُّ ترتيب المُحَرَّمات في الآية الكريمة:

التَّدرُّج فيما تأنفه النَّفس البشريَّة والطِّباع السَّويَّة

وقد استوقفني طويلًا سِرُّ ترتيبِ المُحَرَّماتِ في الآية الكريمة، وراجعْت كَمًّا هائلًا من التَّفاسير القديمة والحديثة، لعلِّي أجدُ إجابةً شافيةً، أو إشارةً إلى سِرِّ هذا التَّرتيب؛ لكنَّي لم أَجِدْ أحدًا الْتَفَتَ إلى هذا التَّساؤل، وبعدَ تدبُّرٍ طويلٍ هُديتُ إلى أنَّ تَرتيبَ المُحَرَّماتِ هنا جاءَ على حَسَب ما تأنَفُه النَّفسُ الإنسانيَّةُ، وتأباه الطِّباعُ السَّويَّةُ؛ حيثُ بَدَأَ التَّحريمُ بالأشدِّ، فالأَقَلِّ شِدَّةً، فمِمَّا لا شكَّ فيه أنَّ أَكْلَ المَيْتة أَشَدُّ مِن أَكْل الدَّم وأغلَظ، وأكلُ الدَّم تَنفِرُ مِنْه النُّفوسُ أكثرُ مِنْ أكلِ لحم الخنزير، ولْنَقِس على هذا أكلَ المنخنقة والموقوذة والمتردِّية وما أكل السَّبُعُ؛ حيث نلحظ أنَّ أَكْلَ الموقوذة أخفُّ وَطْأةً من أَكْل المُنْخَنِقة، وهكذا.

ولعلَّ هذا التَّرتيبَ مقصودٌ به لَذْعَ تلك الطَّبيعةِ المُستوحشةِ الَّتي كان عليها العربُ في جاهليَّتهم في طُعومهم، وكيفَ أَنَّها انفكَّت عن الطَّبيعة الإنسانيَّة البشريَّة السَّويَّة؛ فأقبلت تلتهم كلَّ ما تجده من مأكول، دون نظرٍ لأيِّ اعتباراتٍ صحيَّةٍ أو نفسيَّةٍ أو حتَّى بشريَّة.

ويضاف إلى ذلك في بيان سرِّ التَّرتيب: أنَّه يكون على نوعين: إمَّا

(1) رضا، تفسير المنار: 6/149.

أن يكون ترتيبًا تصاعديًّا أو تنازليًّا، أو يكون التَّحريم مؤبَّدًا أو مؤقَّتًا لعلَّة؛ فإذا نظرنا إلى التَّرتيب في هذه الآية؛ وجدنا أنَّها جمعت الأمرين معًا، فقدَّمت ما كان تصاعديًّا في شدَّة الضَّرر، وما كان تحريمه مؤبَّدًا؛ فبدأ بالميتة؛ لأنَّها أشدُّ ضررًا على الإنسان وصحَّته، ولأنَّ ملابسة النَّاس للميتة والأكل منها هو الأكثر من تناول الدَّم المسفوح؛ لذا كان تقديم الميتة على الدَّم، وأمَّا لحم الخنزير؛ فوجوده في المنطقة العربيَّة كان قليلًا؛ لذلك كان ذكره بعد تحريم الدَّم المسفوح من باب بيان كمال التَّشريع، ولأنَّ رسالة الإسلام عالميَّة، وليس من بيان الواقع؛ لأنَّ العرب لم تكن تربِّيه وتقتنيه لاختلاف طبيعة المناخ، فمناخ الجزيرة العربيَّة لا يتواءم مع طبيعة تربية الخنزير؛ لذلك كان التَّنصيص على تحريم اللَّحم، وفي هذا سدٌّ للذَّرائع، فمع أنَّه لا يُربَّى فقد يُؤتى بلحمه؛ لذلك حرَّم القرآن أكل لحمه.

وبعد ذلك حُرم طعام المذبوح لغير الله، وجاء فاصلًا بين المحرَّم على التَّأبيد، والمحرَّم لعلَّة موقوتة، وبدأه بالمنخنقة، وقدَّمها على ما بعدها؛ لأنَّ نسبة وقوع المنخنقة أكثر من التي بعدها، فمنها ماهو بفعل الإنسان، كما كان يفعل بعض أهل الجاهليَّة، فكانوا يخنقون الشَّاة، فإذا ماتت؛ أكلوها، ومنها الخنق بحبل الصَّائد، ومنها بفعل الشَّاة نفسها حيث تدخل رأسها بين عودين في شجرة، فتختنق، فتموت، أمَّا الموقوذة؛ فنسبة وجودها أقلُّ؛ لأنَّ الحفاظ على بهيمة الأنعام أمر مطلوب، وضربها حتَّى تموت ليس أمرًا طبيعيًّا، ونسبته أقلُّ، وهكذا كلُّ صنف يأتي من هذه الأصناف؛ نسبته أقلُّ من سابقه؛ لذلك كان التَّرتيب هنا - في هذه الأنواع من قوله: ﴿وَٱلْمُنْخَنِقَةُ﴾ وما بعدها - ترتيبًا تنازليًّا لقلَّة كلِّ صنفٍ عن سابقه.

سِرُّ الفَصْل بين تلك المُحَرَّمات من المأكول من الحيوان بقوله تعالى: ﴿وَمَآ أُهِلَّ لِغَيْرِ ٱللَّهِ بِهِۦ﴾:

كان الظَّاهرُ أنْ يقالَ: (حُرِّمَت عَلَيكُم المَيتَة وَالدَّم وَلَحمُ الخنزير وَالمُنخَنِقَة وَالمَوقُوذَة وَالمُتَرَدِّيَة وَالنَّطِيحَةُ وَمَا أَكَلَ السَّبُع إِلَّا مَا ذَكَّيتم وَمَا ذُبِحَ عَلَى النُّصُب)، ﴿وَمَآ أُهِلَّ لِغَيْرِ ٱللَّهِ بِهِۦ﴾. لكنَّه فصل بين تلك المُحَرَّمات بقوله: ﴿وَمَآ أُهِلَّ لِغَيْرِ ٱللَّهِ بِهِۦ﴾؛ ليكونَ بمنزلة ميزانٍ، ووَاسطةِ عقْدٍ بين تلك المُحَرَّماتِ العشرة الواردةِ في الآية الكريمة، هذا الفَصْلُ أوقفَ تتابعَ ذِكْرِ المُحَرَّماتِ وتلاحقها، بجملةٍ تُصَحِّحُ عقيدةَ المسلمين مِن أيِّ شائبةِ شِرْك؛ فالتَّحريمُ السَّابقُ و اللَّاحقُ في ذات الحيوان المأكول، أمَّا التَّحريمُ هنا؛ فليس في ذات

الحيوانِ، وإنَّما لِما صَحِبَه مِنْ عَمَلٍ فيهِ شِرْكٌ باللّه تعالى، وكما كانت تلك الجملةُ الفاصلةُ بمنزلة الدَّليلِ والمُرشدِ والبيانِ، وكان لها دورُها في تَبطيءِ سُرْعةِ السِّياق وتَدَفُّقِه، بجملة تَأَمُّلِيَّةٍ تصحيحيَّةٍ لمفهوم خاطىء، دَرَجَ عليه المخاطَبون رِدْحًا من الزَّمن في جاهليَّتهم.

دلالة ختام المحرَّمات بقوله: ﴿وَمَا ذُبِحَ عَلَى ٱلنُّصُبِ وَأَن تَسْتَقْسِمُواْ بِٱلْأَزْلَٰمِ﴾:

جاءت تلك الجملتان: ﴿وَمَا ذُبِحَ عَلَى ٱلنُّصُبِ وَأَن تَسْتَقْسِمُواْ بِٱلْأَزْلَٰمِ﴾ خِتامًا للمُحَرَّمات المذكورة، مع أنَّها لا تتعلَّقُ بذات الحيوان المأكولِ، وإنَّما تتعلَّقُ بعقيدة المسلم في وجوب توجيهِ تعظيمِه إلى اللّه تعالى خالقِه وحده، سبحانه، وليس لِبَشَرٍ ولا لِحَجَر، كما يُفهَمُ من قوله تعالى: ﴿وَمَا ذُبِحَ عَلَى ٱلنُّصُبِ﴾، كما كان ختامُ المُحَرَّمات - أيضًا- بجملة مُطَهِّرةٍ لعقيدةِ المخاطبين والمُؤمنين جميعًا من الخُرافات والضَّلالات، كما يدلُّ عليه مفهومُ قوله تعالى: ﴿وَأَن تَسْتَقْسِمُواْ بِٱلْأَزْلَٰمِ﴾.

وهكذا رأينا هذا التَّرتيبَ العجيبَ لتلك المُحَرَّماتِ العشرةِ، وكيف كان دورُ تلك الجُمَلِ الثَّلاثِ المُشارِ إليها في تَهدئة السِّياقِ، وفي التَّأكيد على أنَّ الإسلامَ دِينٌ ودُنْيا، وأنَّه ليس مُجَرَّدَ صلواتٍ محصورةٍ فقط في المساجد، وإنَّما هو الدِّينُ الشَّاملُ الَّذي يُراعي مُتطلَّباتِ الرُّوحِ والجسدِ والعقلِ.

نُكْتة التَّعبير باسم الإشارة في قوله تعالى: ﴿ذَٰلِكُمْ فِسْقٌ﴾:

اسم الإشارة راجع إلى الاستقسام بالأزلام خاصَّة، وهو مرويٌّ عن ابن عباس ﷺ وقيل: إلى جميع ما تقدم؛ لأنَّ معناه: حرَّم عليكم تناول الميتة، وهكذا فرجع اسم الإشارة إلى هذا المقدَّر.

وهذا الرَّأي الأخير الموافق للقاعدة؛ لأنَّه إذا أمكن حمل اسم الإشارة على كلِّ ما سبق؛ حُمل عليه.

دلالة تعريف المسند إليه باسم الإشارة:

عُرِّفَ المسنَدُ إليه باسم الإشارة؛ لتشخيصه، ولِلتَّنْبِيهِ عَلَيْهِ؛ حتَّى يَقَعَ الحُكْمُ عَلى مُتَمَيِّزٍ مُعَيَّنٍ.

وأُشيرَ إلى المُحرَّماتِ المذكورةِ في الآية الكريمة باسم الإشارة للبعيد؛ لكونها شديدةَ الخُبْثِ؛ ولِتعظيم النَّهْيِ عنها[1].

(1) الجمل، حاشية الجمل: 1/1461، والبِقاعيّ، نَظْم الدُّرَر: 6/14.

سرُّ وصف الوقوع في المحرَّمات بالفسق في قوله: ﴿ذَٰلِكُمۡ فِسۡقٞۗ﴾:

اختار وصف الفسق؛ لأنَّ معناه: الخُرُوجُ من مَكانٍ مُحْتَوٍ جامِعٍ، يُقالُ: فَسَقَتِ الرُّطَبَةُ؛ خَرَجَتْ من قِشْرِها، واسْتُعْمِلَت اللَّفْظَةُ في الشَّرْعِ، فِيمَنْ يَخْرُجُ مِنَ احْتِواءِ الأمْرِ الشَّرْعِيِّ وإحاطَتِهِ[1]، والفِسْقُ: الخُرُوجُ عَنِ الدِّينِ، وعَنِ الخَيْرِ، وهو المناسب هنا؛ لأنَّ أكل الميتة - وما عطف عليها- خروجٌ عن الفطرة الإيمانيَّة، وأنَّ الذَّبح على النُّصب والاستقسام بالأزلام خروجٌ عن منهج الدِّين.

دلالة موقع قوله تعالى: ﴿ٱلۡيَوۡمَ يَئِسَ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ مِن دِينِكُمۡ فَلَا تَخۡشَوۡهُمۡ وَٱخۡشَوۡنِۚ﴾ بين آية المحرَّمات وآية الرُّخصة ﴿فَمَنِ ٱضۡطُرَّ فِي مَخۡمَصَةٖ﴾:

الاعتراض لتأكيد معنى التَّحريم

جاءت هذه الآية معترضة بَيْنَ آيَةِ المُحَرَّماتِ المُتَقَدِّمَةِ، وبَيْنَ آيَةِ الرُّخْصَةِ الآتِيَةِ، وهي قَوْلُهُ: ﴿فَمَنِ ٱضۡطُرَّ فِي مَخۡمَصَةٖ﴾؛ لأنَّ اقْتِرانَ الآيَةِ بِفاءِ التَّفْرِيعِ يَقْضِي باتِّصالِها بِما تَقَدَّمَها، ولا يَصْلُحُ لِلِاتِّصالِ بِها إلَّا قَوْلُهُ: ﴿حُرِّمَتۡ عَلَيۡكُمُ ٱلۡمَيۡتَةُ﴾ الآيَة.

ومُناسَبَةُ هَذا الِاعْتِراضِ: هي" أنَّ اللَّهَ لَمَّا حَرَّمَ أُمُورًا كانَ فِعْلُها مِن جُمْلَةِ دِينِ الشِّرْكِ، وهي ما أُهِلَّ لِغَيْرِ اللَّهِ بِهِ، وما ذُبِحَ عَلى النُّصُبِ، وتَحْرِيمُ الِاسْتِقْسامِ بِالأزْلامِ، وكانَ في كَثِيرٍ مِنها تَضْيِيقٌ عَلَيْهِمْ بِمُفارَقَةِ مُعْتادِهِمْ، والتَّقْلِيلِ مِن أقْواتِهِمْ، أعْقَبَ هَذِهِ الشِّدَّةَ بِإيناسِهِمْ بِتَذْكِيرِ أنَّ هَذا كُلَّهُ إكْمالٌ لِدِينِهِمْ، وإخْراجٌ لَهم مِن أحْوالِ ضَلالِ الجاهِلِيَّةِ، وأنَّهم كَما أُيِّدُوا بِدِينٍ عَظِيمٍ سَمْحٍ، فِيهِ صَلاحُهم، فَعَلَيْهِمْ أنْ يَقْبَلُوا ما فِيهِ مِنَ الشِّدَّةِ الرّاجِعَةِ إلى إصْلاحِهِمْ؛ فالبَعْضُ مَصْلَحَتُهُ راجِعَةٌ إلى المَنافِعِ البَدَنِيَّةِ، والبَعْضُ مَصْلَحَتُهُ راجِعَةٌ إلى التَّرَفُّعِ عَنْ حَضِيضِ الكُفْرِ، وهو ما أُهِلَّ بِهِ لِغَيْرِ اللَّهِ، وما ذُبِحَ عَلى النُّصُبِ، والِاسْتِقْسامُ بِالأزْلامِ ذَكَّرهم بِفَوْزِهِمْ على مَن يُناوِيهِمْ، وبِمَحاسِنِ دِينِهِمْ وإكْمالِهِ، فَإنَّ مِن إكْمالِ الإصْلاحِ إجْراءَ الشِّدَّةِ

(1) ابن عطيَّة، المُحَرّر الوجيز، ص: 510.

عِنْدَ الاقْتِضاءِ، وذُكِّرُوا بِالنِّعْمَةِ عَلى عادَةِ القُرْآنِ في تَعْقِيبِ الشِّدَّةِ بِاللِّينِ، وكانَ المُشْرِكُونَ زَمانًا، إذا سَمِعوا أحْكامَ الإسْلامِ؛ رَجَوْا أنْ تَثْقُلَ عَلى المُسْلِمِينَ، فَيَرْتَدُّوا عَنِ الدِّينِ، ويَرْجِعُوا إلى الشِّرْكِ، كَما قالَ المُنافِقُونَ: ﴿لَا تُنفِقُواْ عَلَىٰ مَنۡ عِندَ رَسُولِ ٱللَّهِ حَتَّىٰ يَنفَضُّواْۗ﴾ [المنافقون: 7]، فَلَمَّا نَزَلَتْ هَذِهِ الأحْكامُ؛ أنْزَلَ اللَّهُ هَذِهِ الآيَةَ بِشارَةً لِلْمُؤْمِنِينَ، ونِكايَةً بِالمُشْرِكِينَ[1]".

دلالة التَّعبير باليوم بدلًا من الآن في قوله: ﴿ٱلۡيَوۡمَ يَئِسَ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ مِن دِينِكُمۡ﴾:

عبَّر باليوم دون (الآن)؛ لأنَّها تُستعمل للزَّمن الحاضر، كما قال الله لفرعون عند الغرق: ﴿ءَآلۡـَٰٔنَ وَقَدۡ عَصَيۡتَ قَبۡلُ﴾، أمَّا لفظ اليوم؛ فله أكثر من إطلاق؛ لذلك ليس المقصودُ بـ﴿ٱلۡيَوۡمَ﴾ في قوله: ﴿ٱلۡيَوۡمَ يَئِسَ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ مِن دِينِكُمۡ فَلَا تَخۡشَوۡهُمۡ وَٱخۡشَوۡنِۚ﴾ يومًا بعينه، وإنَّما "أرادَ به الزَّمانَ الحاضرَ، وما يتَّصلُ به ويُدانيه من الأزمنةِ الماضيةِ والآتيةِ، كقولكَ: كنت بالأمس شابًّا، وأنت اليومَ أشيبُ، فلا تريدُ بالأمس اليومَ الَّذي قبل يومِك، ولا باليوم يومَك، والمعنى: يَئِسَ الَّذينَ كَفَرُوا مِنْ دِينِكُمْ، يَئِسوا منه أنْ يُبْطِلوه، وأنْ تَرْجِعوا مُحَلِّلِينَ لهذه الخبائثِ بعد ما حُرِّمَتْ عليكم، وقيل: يئسوا مِنْ دِينكم أنْ يَغلبوه؛ لأنَّ اللَّه ﷻ وَفَّى بوعده مِنْ إظهاره على الدِّين كلِّه، فَلا تَخْشَوْهُمْ بعدَ إظهارِ الدِّين، وزوال الخوفِ من الكفَّار وانقلابهم مغلوبين مقهورين، بعدَ ما كانوا غالبين، واخْشَوْنِي، وأَخْلِصوا لي الخَشيةَ[2]"، وهذا من باب المعرفة الَّتي يراد بها النَّكرة.

ويجوز أن يكون المراد باليوم، اليوم الحاضر الذي نزلت فيه الآية في حجَّة الوداع، وعلى ذلك؛ فاختيار لفظ اليوم هو المناسب لدلالته على أكثر من معنى، وفي كلِّها أمر الامتنان على المسلمين ظاهرٌ في كلِّ أزمنتهم.

دلالة التَّعبير بالفعل ﴿يَئِسَ﴾ بدلًا من القنوط في قوله تعالى: ﴿ٱلۡيَوۡمَ يَئِسَ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ مِن دِينِكُمۡ﴾:

عبَّر باليأس دون القنوط؛ لوجود فرق بينهما: فاليأس معناه في اللُّغة: انتفاء الطَّمع، والقنوط: اليأس من الخير[3].

(1) ابن عاشور، التَّحريرُ والتَّنوير: 6/99.
(2) الزَّمخشريّ، الكشَّاف: 1/322.
(3) الرَّاغب، المفردات: (يئس)، و(قنط).

والنَّاظر في آيات القرآن الكريم يجد فرقًا بينهما: فاليأس يأتي دائمًا في مواضع الكفر، وأنَّه أكثر ما يصدر عن الكافرين؛ لأنَّ اليأس نقيض الرجاء، بل هو انقطاع الرجاء عمومًا، والكافر لا يرجو بعثًا ولا نشورًا ولا حياةً آخرة، بل هو منقطع عن ذلك كلِّه؛ لذلك ناسب مجيئه في هذه الآية؛ لأنَّ السِّياق يدلُّ على عموم انقطاع الرَّجاء للكافرين في أن يعود المسلمون إلى ما كانوا عليه من ارتكاب المحرَّمات قبل تحريمها أو يطمعون في فتور انتشار الدِّين، وارتداد متَّبعيه، يؤكِّد هذا أنَّ الفعل (يئس) يتعدَّى بـ (من) إلى الشَّيء الذي كان مرجوًّا من قبل، وكان المشركون وأعداء الإسلام يرجون عدم ظهوره، فقطع رجاؤهم في إزهاق الدِّين.

أمَّا القنوط؛ فهو اليأس من الخير خاصَّةً؛ لذا جاء مقترنًا في القرآن الكريم باليأس من رحمة الله وفضله، قال تعالى: ﴿وَهُوَ ٱلَّذِى يُنَزِّلُ ٱلْغَيْثَ مِنۢ بَعْدِ مَا قَنَطُوا۟ وَيَنشُرُ رَحْمَتَهُۥ﴾ [الشورى: 28]، وقال تعالى: ﴿لَا تَقْنَطُوا۟ مِن رَّحْمَةِ ٱللَّهِ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ يَغْفِرُ ٱلذُّنُوبَ جَمِيعًا﴾ [الزمر: 53]، فالملاحظ أنَّ القنوط يقع في خطاب المؤمنين في عدم اليأس من رحمة الله تعالى، ورحمته تعالى نوعٌ من الخير؛ لذا وقع القنوط معها.

وممَّا يدلُّ على أنَّ اليأس غير القنوط: اقترانهما في التَّركيب، قال تعالى: ﴿لَّا يَسْـَٔمُ ٱلْإِنسَٰنُ مِن دُعَآءِ ٱلْخَيْرِ وَإِن مَّسَّهُ ٱلشَّرُّ فَيَـُٔوسٌ قَنُوطٌ ﴿٤٩﴾﴾ [فصلت: 49].

وعلى ذلك فاليأس يختلف عن القنوط؛ لأنَّه يُستعمل للأمر الذي لا يقع، ولا يرجى وقوعه، قال تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ لَا تَتَوَلَّوْا۟ قَوْمًا غَضِبَ ٱللَّهُ عَلَيْهِمْ قَدْ يَئِسُوا۟ مِنَ ٱلْءَاخِرَةِ كَمَا يَئِسَ ٱلْكُفَّارُ مِنْ أَصْحَٰبِ ٱلْقُبُورِ ﴿١٣﴾﴾ [الممتحنة: 13] إلى غير ذلك من الآيات التي تؤكِّد هذا المعنى.

سرُّ التَّعبير بـ﴿ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟﴾ دون الكافرين في قوله: ﴿ٱلْيَوْمَ يَئِسَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ مِن دِينِكُمْ﴾:

عبَّر بـ ﴿ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟﴾ دون الكافرين؛ لأنَّ الفعل ﴿كَفَرُوا۟﴾ يفيد عمل الكافرين وإصرارهم على وجوده؛ فكلَّما عُرض عليهم الإيمان؛ كفروا، وهو المناسب لسياق الآية؛ لأنَّهم بذلوا كل الأسباب لردِّ الدَّعوة الإسلاميَّة بكلِّ الوسائل الَّتي اتَّبعوها من الصَّدِّ والظُّلم والمشاقَّة، بخلاف وصف الكافرين، وإن كان وصفًا لازمًا إلَّا أنَّه لا يلزم منه بذل الأسباب في رفض الدَّعوة والعمل على إجهاضها وعدم ظهورها.

دلالة التَّعبير بالفعل الماضي ﴿كَفَرُواْ﴾:

عبَّر بالفعل الماضي للدَّلالة على أنَّ الكفر رسخ في قلوبهم وتمكَّن منها.

دلالة التَّعبير بالدِّين في قوله: ﴿مِن دِينِكُمْ﴾ دون شريعتكم:

عبَّر بلفظ الدِّين في قوله: ﴿مِن دِينِكُمْ﴾؛ لأنَّه أعمُّ، فيشمل الإسلام والإيمان والشَّريعة، بخلاف لفظ الشَّريعة؛ فهو جزء من الدِّين، وفيه إشارة إلى نسخ الأديان السَّابقة وما تحمله من شرائع؛ لأنَّه لو قال شريعتكم؛ لتوهِّم أهل الكتاب بقاء دينهم وشريعتهم.

سِرُّ العدول عن صيغة الحَصْر إلى صيغتَي الإثباتِ والنَّفْيِ في قوله تعالى: ﴿فَلَا تَخْشَوْهُمْ وَٱخْشَوْنِۚ﴾:

وقد أفادَ التَّعبيرُ بقوله تعالى: ﴿فَلَا تَخْشَوْهُمْ وَٱخْشَوْنِۚ﴾: القَصْرَ، وعَدَلَ عن قول: (فإيَّايَ فاخشوني) إلى ما عليه النَّظمُ القرآنيُّ: بجُملتَي نفيٍ وإثباتٍ؛ لأنَّ مدلولَ كِلتا الجملتينِ مقصودٌ، فلا يَحْسُنُ حَذْفُ إحداهما، ولأنَّ التَّعبيرَ المذكور هنا هو المناسب للسِّياق؛ بخلاف فإيَّاي فاخشوني، وإن كان يحمل معنى النَّفي والإثبات؛ فمعناه: فإيَّاي فاخشوني، ولا تخشوا غيري، فهذا المعنى مأخوذٌ من الإدماج، أمَّا سياق سورة المائدة؛ فمبنيٌّ على التَّفصيل والإيضاح في بناء عقيدة المسلم، ولا سيَّما أنَّها من آخر ما نزل.

دلالة الفاء في قوله: ﴿فَلَا تَخْشَوْهُمْ وَٱخْشَوْنِۚ﴾:

الفاء تدلُّ على التَّفريع، والمعنى المراد: تفريع النَّهي عن خشية المشركين في قوله: ﴿فَلَا تَخْشَوْهُمْ﴾ على الإخبار عن يأسهم من أذى الدِّين؛ لأنَّ يأس العدوِّ من نوال عدوِّه يزيل بأسه، ويُذهب حماسه، ويقعده عن طلبه، فلمَّا أخبر الله في هذه الآية عن يأس الَّذين كفروا؛ طمأن المسلمين من بأس عدوهم، فقال: ﴿فَلَا تَخْشَوْهُمْ وَٱخْشَوْنِۚ﴾[1].

طباق السَّلب في قوله: ﴿فَلَا تَخْشَوْهُمْ وَٱخْشَوْنِۚ﴾:

في الجملة طباق السَّلب، فقد جمع بين فعل واحدٍ، فالطَّرف الأوَّل: نَهيٌ ﴿فَلَا تَخْشَوْهُمْ﴾، والطَّرف الثَّاني: أَمْرٌ ﴿وَٱخْشَوْنِۚ﴾، وليس الطِّباق بين عدم خشية الكافرين،

(1) ابن عاشور، التّحريرُ والتّنوير: 6/101.

وخشية الله، فإنَّ الَّذي بينهما تلازم لا تقابل، بل الطِّباق بين مُطلق خشية الكافرين، وخشية الله.

دفع ما ظاهره التَّعارض بين الأمر والنَّهي في قوله تعالى: ﴿فَلَا تَخۡشَوۡهُمۡ وَٱخۡشَوۡنِۚ﴾:

لا تنافٍ ولا تعارضٌ بين آيات القرآن الكريم

الَّذي يقرأ الآية قد يتوهَّم بوجود تعارض في أسلوب الآية، حيث اشتملت على النَّهي والأمر، ولكن بالتَّأمُّل والتَّدبُّر يتَّضح أنَّه لا تعارض فيها، ذلك أنَّه مِنَ المعلوم أنَّ الخَشية لا يُنهى عنها، ولا يؤمر بها من جهة واحدة من جهةٍ واحدة، بل لا بدَّ أن يكون ذلك من جهتين كما في الآية، فقد نهى عنها في قوله: ﴿فَلَا تَخۡشَوۡهُمۡ﴾ باعتبار كونها للكافرين، أي: فلا تخشوا الكافرين، وأمر بها باعتبار كونها لله في قوله: ﴿وَٱخۡشَوۡنِۚ﴾، فالتَّنافي بينَ النَّهي والأمر إنَّما هو باعتبار أصلهما لا باعتبار مادَّة استعمالهما.

معنى الخشية في قوله: ﴿فَلَا تَخۡشَوۡهُمۡ وَٱخۡشَوۡنِۚ﴾:

الخَشْيَةُ: خوفٌ مع تَعظيمِ المخشيِّ ومحبَّته، وليست مرادفة لمعنى الخوف؛ لأنَّ الخوف أعمُّ من أن يكون من مرهوبٍ مُعَظَّم محبوب أو مرهوبٍ مُبْغضٍ ذميم، أو فيه مهانة لا عظمة فيه، ولذلك عبَّر عن الأخيار بالنسبة لله تعالى بالخشية دون الخوف، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا يَخۡشَى ٱللَّهَ مِنۡ عِبَادِهِ ٱلۡعُلَمَٰٓؤُاْ﴾ [فاطر: 28]، وقوله تعالى: ﴿وَخَشِيَ ٱلرَّحۡمَٰنَ بِٱلۡغَيۡبِۖ﴾ [يس: 11].

دلالة التَّعبير بالضَّمير في قوله تعالى: ﴿فَلَا تَخۡشَوۡهُمۡ﴾ دون الاسم الظَّاهر (الكافرين):

عبَّر بالضمير دون الاسم الظَّاهر للتَّهوين من شأن الكافرين وعدم الاهتمام بهم؛ لأنَّهم صاروا في حكم الغيبة وزالت قوَّتهم، ولم يعد لهم ظهور في الجزيرة العربية.

سرُّ إثبات الياء في ﴿وَٱخۡشَوۡنِ﴾ في آية البقرة، وحذفها في موضعي المائدة ﴿وَٱخۡشَوۡنِۚ﴾:

النَّاظر في موضع سورة البقرة يجد أنَّ الفعل لحقته ياء المتكلِّم ﴿وَٱخۡشَوۡنِ﴾ بينما لم تلحق الفعل ﴿وَٱخۡشَوۡنِۚ﴾ في موضعي المائدة.

فقال سبحانه في موضع البقرة: ﴿إِلَّا ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ مِنۡهُمۡ فَلَا تَخۡشَوۡهُمۡ وَٱخۡشَوۡنِي﴾ [البقرة: 150]، وقال في المائدة: ﴿ٱلۡيَوۡمَ يَئِسَ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ مِن دِينِكُمۡ فَلَا تَخۡشَوۡهُمۡ وَٱخۡشَوۡنِۚ﴾، وقوله: ﴿فَلَا تَخۡشَوُاْ ٱلنَّاسَ وَٱخۡشَوۡنِ﴾ [المائدة: 44].

من القواعد المقرَّرة أنَّ زيادة المبنى تدلُّ على زيادة المعنى، فموضع البقرة لحقته الياء؛ للدَّلالة على شدَّة التحذير من خشية النَّاس؛ لأنَّ سياق سورة البقرة سبقته أحداث عظيمة، وذلك من ظلم المشركين الذي بلغ الغاية القصوى في إيذاء المسلمين في شعائر دينهم، وصوَّر القرآن هذا الظُّلم بقوله: ﴿وَمَنۡ أَظۡلَمُ مِمَّن مَّنَعَ مَسَٰجِدَ ٱللَّهِ أَن يُذۡكَرَ فِيهَا ٱسۡمُهُۥ وَسَعَىٰ فِي خَرَابِهَآۚ﴾ [البقرة: 114]، وما فعل الكفَّار ذلك إلَّا لقوَّتهم، فدلَّ ذلك على أنَّ الخشية منهم ظاهرة وواضحة.

وأيضًا وقع حادث تحويل القبلة، وهذا الحدث نتج عنه هزَّة عنيفة في نفوس المسلمين، بسبب قوَّة اليهود في المدينة المنورة، واستعمالهم لوسائل التشكيك، فكان مناسبًا إثبات الياء؛ ليقطع من قلوب المسلمين كلَّ وسائل الخشية من البشر عمومًا ومن اليهود خصوصًا، وأن يثبت الخشية الكاملة لله ربِّ العالمين دون غيره.

أمَّا موضع المائدة الذي معنا، وهو الموضع الأول؛ فقد جاء وسط الحديث عن الأطعمة المحرَّمة في قوله تعالى: ﴿حُرِّمَتۡ عَلَيۡكُمُ ٱلۡمَيۡتَةُ وَٱلدَّمُ وَلَحۡمُ ٱلۡخِنزِيرِ﴾ ﴿فَلَا تَخۡشَوۡهُمۡ وَٱخۡشَوۡنِۚ﴾، فالتحذير فيها أقلُّ؛ لأنَّ قوَّة المسلمين قد ظهرت، وأنَّ شوكتهم قد قويت، فمجال الخشية من الكفَّار؛ أصبح ضعيفًا؛ لذلك ناسب حذف الياء.

أمَّا الموضع الثَّاني في سورة المائدة؛ فجاء في سياق الحديث عن التَّوراة، وما اشتملت عليه من الهدى والنُّور في قوله تعالى: ﴿إِنَّآ أَنزَلۡنَا ٱلتَّوۡرَىٰةَ فِيهَا هُدٗى وَنُورٞۚ﴾ [المائدة: 44] الآية، فلا يوجد في سياقها عوامل التَّأثير التي يظنُّ منها الخشية، كما في موضع البقرة وموضع المائدة الأوَّل، فناسب حذف الياء.

دلالة التَّعبير بالخشية دون الخوف في قوله: ﴿فَلَا تَخۡشَوۡهُمۡ وَٱخۡشَوۡنِۚ﴾:

عبَّر بالخشية؛ لأنَّها أعلى من الخوف، فهي أشدُّ الخوف، مأخوذة من شجرة خَشِيَّة؛ إذا كانت يابسة، وذلك فوات بالكلِّيَّة، والخوف من قولهم: ناقةٌ خوفاء؛ إذا كان بها داء،

وذلك نقصٌ، وليس بفوات، ومن ثمَّ خصَّت الخشية بالله تعالى في قوله: ﴿وَيَخْشَوْنَ رَبَّهُمْ وَيَخَافُونَ سُوٓءَ ٱلْحِسَابِ ﴿٢١﴾﴾ [الرعد: 21].

وعلى هذا كان التَّعبير بالخشية هنا هو الأوفق في سياق الآية دون الخوف؛ لأنَّ الخشية تكون من عظم المخشيِّ، وإن كان الخاشي قويًّا، والخوف يكون من ضعف الخائف، وإن كان المُخَوَّف أمرًا يسيرًا[1].

وممَّا يذكر في سرِّ التَّعبير بالخشية دون الخوف: أنَّ الخشية حذرٌ من أمرٍ قد وقع، والخوف حذر من أمر لم يقع[2].

دلالة تقديم الجارِّ والمجرور في قوله: ﴿ٱلْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتْمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِى﴾:

تقديم الجارّ والمجرور للإيذان من أوّل الأمر بأنّ الإكمال لمنفعتهم ومصلحتهم

قُدِّم الجارُّ والمَجْرُورُ على المفعولِ الصَّريحِ في قوله: ﴿ٱلْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتْمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِى﴾؛ للتَّعجيل ببِشارة المخاطبين، و"لِلْإيذانِ من أوَّلِ الأمْرِ بأنَّ الإكْمالَ لِمَنفَعَتِهِم ومَصْلَحَتِهِم، كما في قولِهِ تَعالى: ﴿أَلَمْ نَشْرَحْ لَكَ صَدْرَكَ ﴿١﴾﴾ [الشّرح: 1]، والمعنى: أتْمَمْتُها بِفَتْحِ مَكَّةَ، ودُخُولِها آمِنِينَ ظاهِرِينَ، وهَدْمِ مَنارِ الجاهِلِيَّةِ ومَناسِكِها، والنَّهْيِ عَنْ حَجِّ المُشْرِكِ، وطَوافِ العُرْيانِ، أوْ بِإكْمالِ الدِّينِ والشَّرائِعِ، أوْ بِالهِدايَةِ والتَّوْفِيقِ[3]".

دفع ما يوهمه ظاهر قوله تعالى: ﴿ٱلْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتْمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِى وَرَضِيتُ لَكُمُ ٱلْإِسْلَٰمَ دِينًا﴾، بأنَّ الله تعالى لم يَرْضَ لهم الإسلامَ قبلَ ذلك اليوم، وليس كذلك؛ لأنَّ الإسلامَ لم يَزَلْ دِينًا مَرْضِيًّا للنَّبيِّ ﷺ ولأصحابِه الكرام، رضوانَ الله عليهم، مِنْ عند الله منذُ أُرْسِلَ النَّبيُّ ﷺ فكيفَ نُفَسِّرُ هذا الاستشكالَ؟

الجواب: مِن وجهين: الأوَّلِ نَحْويٍّ، وهو: أنَّ قولَه: ﴿ٱلْيَوْمَ﴾ ظرفٌ

(1) الزركشي، البرهان: 4/78.
(2) أبو حيان، البحر المحيط: 2/44.
(3) أبو السُّعود، إرشاد العَقْل السّليم: 3/6.

للجملتَين الأُوليَين: ﴿ٱلۡيَوۡمَ أَكۡمَلۡتُ لَكُمۡ دِينَكُمۡ وَأَتۡمَمۡتُ عَلَيۡكُمۡ نِعۡمَتِي﴾، لا للجملةِ الثَّالثةِ: ﴿وَرَضِيتُ لَكُمُ ٱلۡإِسۡلَٰمَ دِينٗاۚ﴾؛ لأنَّ الواوَ الأولى للعطفِ، والثَّانيةَ للابتداءِ، أمَّا الثَّالثةُ: فهي مُطلقةٌ غيرُ مُؤقَّتةٍ[1].

أمَّا الجوابُ الثَّاني: فهو يتَّصلُ بالمعنى العامِّ المرادِ؛ فقد قال تعالى: ﴿ٱلۡيَوۡمَ أَكۡمَلۡتُ لَكُمۡ دِينَكُمۡ وَأَتۡمَمۡتُ عَلَيۡكُمۡ نِعۡمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ ٱلۡإِسۡلَٰمَ دِينٗاۚ﴾، وهو سبحانه لم يَزَلْ راضيًا بدِين الإسلامِ فيما مضى قبلَ نزولِ هذه الآية الكريمة؛ لأنَّه سبحانَه، لم يَزَلْ يَصْرِفُ نبيَّه ﷺ وعبادَه المؤمنين مِنْ حالٍ إلى حالٍ، ويَرتقي بهم مِنْ درجةٍ إلى درجةٍ أعلى منها، حتَّى أكملَ لهم شرائعَ الدِّين ومعالمَه، وبلغَ بهم أقصى مراتبِه، وأعلى درجاتِه، ثمَّ أنزلَ عليهم هذه الآيةَ: ﴿ٱلۡيَوۡمَ أَكۡمَلۡتُ لَكُمۡ دِينَكُمۡ وَأَتۡمَمۡتُ عَلَيۡكُمۡ نِعۡمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ ٱلۡإِسۡلَٰمَ دِينٗاۚ﴾، يعني: بالصِّفةِ الَّتي هو عليها اليومَ، مِن اكتمالِ الفرائضِ والسُّننِ والحدودِ والأحكامِ والحلالِ والحرامِ، ولم يَنْزِلْ بعدَ هذه الآيةِ الكريمةِ حلالٌ ولا حرامٌ ولا شيءٌ من الفرائض، إذًا فالصِّفةُ الَّتي عليها الدِّينُ وقتَ نزولِ الآيةِ هي نهايةُ الكمال، والمخاطبون عليه الآنَ مُطالبون بالتزامه، وعدمِ مفارقته.

وقد أجمعَ المفسِّرونَ على أنَّ المرادَ باليوم ههنا: يومَ عرفة - وكان يوم الجمعة - بعد العصر في حجَّة الوداع سنةَ عشرٍ، والنَّبيُّ ﷺ واقفٌ بعَرفات على ناقته القصواء[2].

دلالة مجيء جملة ﴿ٱلۡيَوۡمَ أَكۡمَلۡتُ لَكُمۡ دِينَكُمۡ﴾:

تعليلٌ لعدم الخشية من الكفَّار

جاءت جملةُ ﴿ٱلۡيَوۡمَ أَكۡمَلۡتُ لَكُمۡ دِينَكُمۡ﴾ تعليلًا لجملتَي الإثباتِ والنَّفي في قوله: ﴿فَلَا تَخۡشَوۡهُمۡ وَٱخۡشَوۡنِۚ﴾.

دلالة إعادة لفظ ﴿ٱلۡيَوۡمَ﴾ في قوله: ﴿ٱلۡيَوۡمَ أَكۡمَلۡتُ لَكُمۡ دِينَكُمۡ﴾:

أعاده لتعداد المنن والنِّعم على المؤمنين، فجعل يأس الَّذين كفروا من عدم تمكُّنهم من إبطال الدِّين وعدم إظهاره، وعدم خشية المسلمين منهم نعمةً مستقلَّة، وجعل إكمال الدِّين وإتمام

(1) الرَّازيّ، من غرائب آي القرآن، ص: 66.

(2) ابن جرير، جامع البيان: 4/419، والواحديّ، التَّفسير البسيط: 7/254.

النِّعمة، وارتضاء الإسلام للمسلمين دينًا، فكلٌّ منهم نعمة مستقلة يُذكر بها في ذلك اليوم.

دلالة التَّعبير بالدِّين دون الشَّريعة في قوله: ﴿ٱلۡيَوۡمَ أَكۡمَلۡتُ لَكُمۡ دِينَكُمۡ﴾:

عبَّر بالدِّين؛ لأنَّه أعمُّ من الشَّريعة، فيشمل كلَّ ما كلَّف الله به الأمَّة من العقائد والأعمال والتشريعات، وما تحمله من الأخلاق والنُّظم والمعاملات.

سِرُّ إضافة الدِّين إلى المخاطبين في قوله تعالى: ﴿ٱلۡيَوۡمَ أَكۡمَلۡتُ لَكُمۡ دِينَكُمۡ﴾:

أضيف (الدِّين) إلى المخاطبين في قوله: ﴿ٱلۡيَوۡمَ أَكۡمَلۡتُ لَكُمۡ دِينَكُمۡ﴾ حيثُ لم يقلْ: (أكملت لكم دِيني)؛ لترغيب المخاطبِين في تَحَمُّلِ تكاليفِ هذا الدِّينِ القويمِ وتَبِعاته، والذَّبِّ عن حِياضه، فهو دينُهم الَّذي أكملَه لهم وارتضاهُ، ولأنَّهم هم القائمون به، المُقيمون له.

دلالة إضافة النِّعمة إليه سبحانه في قوله: ﴿وَأَتۡمَمۡتُ عَلَيۡكُمۡ نِعۡمَتِي﴾:

أضيفَت النِّعمةُ إليه سبحانه في قوله: ﴿وَأَتۡمَمۡتُ عَلَيۡكُمۡ نِعۡمَتِي﴾؛ لتَشريفها؛ لأنَّه هو وَلِيُّها ومُسْديها، والمُنْعِمُ بها عليهم، فهي نِعْمَةٌ حَقًّا، وهم قابِلُوها[1].

سِرُّ وَصْف الدِّين بالكمال في قوله: ﴿ٱلۡيَوۡمَ أَكۡمَلۡتُ لَكُمۡ دِينَكُمۡ﴾:

وَصْفُ الدِّينِ الَّذي اختارَه الله تعالى لِعباده بالكمال؛ للإيذان بأنَّ الدِّينَ الَّذي اختارَه الله تعالى لَهُم لا نَقْصَ فيه، ولا عَيْبَ ولا خَلَلَ، ولا شيءَ خارجٌ عن الحكمة بوجْهٍ، بل هو الكاملُ في حُسْنه وجلالته.

سرُّ وصف النِّعمة بالتَّمام في قوله تعالى: ﴿وَأَتۡمَمۡتُ عَلَيۡكُمۡ نِعۡمَتِي﴾:

وُصِفت النِّعْمةُ بالتَّمام في قوله: ﴿وَأَتۡمَمۡتُ عَلَيۡكُمۡ نِعۡمَتِي﴾؛ إيذانًا بدَوامها واتِّصالِها، وأنَّه لا يَسْلُبُهم إيَّاها بعدَ إعطائها، بل يُتِمُّها لهم بالدَّوام في الدَّارَين.

دلالة تعدية الفعل ﴿أَكۡمَلۡتُ﴾ بحرف اللَّام في قوله: ﴿أَكۡمَلۡتُ لَكُمۡ﴾:

تعديةُ فِعْلِ الكمال بحرف الاختصاص

أتى في الكمال باللَّام المُؤذنة بالاختصاص، وأنَّه شيءٌ خُصُّوا به

(1) ابن القَيِّم، تفسير ابن القَيِّم: 2/100.

دونَ الأمم، وفي هذا دلالة على كمال العناية الإلهيَّة بالمؤمنين، حيث تولَّى الله سبحانه إكمال الدِّين لهم، فلم يكل ذلك إلى ملكٍ مقرَّب أو نبيٍّ مرسل.

وممَّا يدلُّ على علوِّ ذلك الكمال: تفرُّد هذه المادَّة اللُّغويَّة بهذا التَّركيب؛ فلم يرد في القرآن الكريم إلَّا مرَّة واحدة في قوله: ﴿ٱلۡيَوۡمَ أَكۡمَلۡتُ لَكُمۡ دِينَكُمۡ﴾.

دلالة تعدية الفعل ﴿وَأَتۡمَمۡتُ﴾ في قوله تعالى: ﴿وَأَتۡمَمۡتُ عَلَيۡكُمۡ نِعۡمَتِي﴾ بحرف (على):

تعدَّى الفعل ﴿وَأَتۡمَمۡتُ﴾ بـ(على)؛ لأنَّها بمعنى: الاستعلاء، وفي هذا إشارة إلى علوِّ هذه النِّعمة، وأنَّهم لا دخل لهم فيها، فهي محض فضل من الله ﷻ، وأنَّها تلبَّستهم، وأحاطت بهم من كلِّ جانب، وهذا التَّركيب القرآنيُّ يؤكِّد معنى إتمام النِّعمة، وذلك بأنَّ الله وصل لهم نعمة الدُّنيا بنعمة الآخرة، بخلاف تعدِّيها بـ (إلى)، كما في قوله: ﴿ثُمَّ أَتِمُّواْ ٱلصِّيَامَ إِلَى ٱلَّيۡلِۚ﴾ [البقرة 187]، فالإتمام غايته زمانية، وهكذا كلُّ تركيب تعدَّى بحرف يؤدِّي معناه من خلال ذلك الحرف.

دلالة التَّعبير بالفعل الماضي ﴿وَأَتۡمَمۡتُ﴾ دون المضارع، كما في قوله: ﴿وَلِأُتِمَّ نِعۡمَتِي عَلَيۡكُمۡ﴾:

عبَّر بالماضي لمناسبة سياق سورة المائدة، فهي من أواخر ما نزل من القرآن، فأُريد من التَّعبير بالماضي تحقُّق ثبوت النِّعمة، وفي هذا بشارة للمؤمنين بأنَّ نعم الله عليهم متحقِّقة، ولن تزول، وفيه تعريضٌ بالكافرين بأنَّهم لن يستطيعوا سلب المؤمنين النِّعم الَّتي أنعم الله بها هو عليهم؛ لأنَّ التَّعبير بالماضي يدلُّ على رسوخها وتمكُّنها، أمَّا التَّعبير بالمضارع في سورة البقرة؛ فهو مناسبٌ لسياق السُّورة بتبشير المؤمنين بفتح مكَّة، وانتشار الإسلام في جزيرة العرب كلِّها، ومنع المشركين من حجِّ بيت الله الحرام، إلى غير ذلك من النِّعم التي تحقَّقت للمسلمين بعد ذلك.

دلالة تأخير المفعول في قوله: ﴿وَأَتۡمَمۡتُ عَلَيۡكُمۡ نِعۡمَتِي﴾ دون تقديمه، كما في موضع البقرة:

أخَّره؛ لأنَّ المقام يقتضي ذكر المُنعم عليهم قبل ذكر النِّعمة، ولأنَّ ذكر المُنعم عليهم، يلزم منه وجود النِّعمة، بخلاف موضع سورة البقرة؛ فقدَّم الحديث عن النِّعمة من باب البشارة للمؤمنين، بما يمنحهم الله من نِعَمٍ كانوا ينتظرونها، ويطلبونها من مثل: فتح مكَّة والانتصار على اليهود، وخلوِّ الجزيرة العربية من الشِّرك، كلُّ ذلك ناسب تقديم النِّعمة على المُنعم عليهم.

الفرق بين الكمال والتَّمام في قوله: ﴿ٱلۡيَوۡمَ أَكۡمَلۡتُ لَكُمۡ دِينَكُمۡ وَأَتۡمَمۡتُ عَلَيۡكُمۡ نِعۡمَتِي﴾:

الكمال أَخَصُّ بالصِّفات والمعاني، وأمَّا الإتمام؛ فيكون في الإيمان والمعاني

النَّاظر في الآية القرآنيَّة يجد أنَّ الكمال له معنى يميِّزه من التَّمام، فالكمال صفة تتوجَّه إلى الأعراض، وأمَّا التَّمام؛ فصفةٌ تتوجَّه إلى الجواهر والأعيان، يؤكِّد ذلك ما ذكره ابنُ قيِّم الجَوزيَّةِ في الفرقِ بين الكمالِ والإتمامِ بقوله: "الكمالُ أخصُّ بالصِّفاتِ والمعاني، ويُطلَقُ على الأعيانِ والذَّواتِ، ولكن باعتبار صفاتِها وخواصِّها، وأمَّا الإتمامُ: فيكونُ في الإيمانِ والمعاني، ونِعَمُ اللهِ أعيانٌ وأوصافٌ ومَعانٍ.

وهذا المعنى الذي ذكره ابن القيِّم يؤكِّد على الفرق بينهما وعدم ترادفهما، فكلُّ لفظ منهما له معنًى يختلف عن الآخر، فالتَّمام لنفي النَّقص، والكمال لنفي العيب والنَّقص منه، وعلى ذلك فالكمال أبلغ؛ لأنَّ التَّتميم يرد على النَّاقص فيتمَّمه، والتَّكميل يرد على التَّامِّ، فيكمله، فهو أمرٌ زائدٌ على التَّمام[1]، ويظهر ذلك الفرق جليًّا في قوله تعالى: ﴿فَمَن لَّمۡ يَجِدۡ فَصِيَامُ ثَلَٰثَةِ أَيَّامٖ فِي ٱلۡحَجِّ وَسَبۡعَةٍ إِذَا رَجَعۡتُمۡۗ تِلۡكَ عَشَرَةٞ كَامِلَةٞۗ﴾ [البقرة: 196]، فكاملة هنا أبلغ من تامَّة؛ لأنَّ التمام في العدد قد عُلم بإضافة الثَّلاثة إلى السَّبعة، لكن قد يرد احتمال نقصٍ في الأوصاف، فجاء التَّعبير بالكمال لنفي هذا النَّقص.

وممَّا يؤكِّد الفرق بينهما أنَّ الكمال استعمل في أمر الرَّضاع، قال تعالى: ﴿۞وَٱلۡوَٰلِدَٰتُ يُرۡضِعۡنَ أَوۡلَٰدَهُنَّ حَوۡلَيۡنِ كَامِلَيۡنِۖ﴾ [البقرة: 233] ولم يقل: تامَّين؛ للإشارة إلى حصول الغرض الأهمِّ، وهو ما يتعلَّق بمصلحة الرَّضيع.

وممَّا يدلُّ على وجود الفرق بينهما أنَّهما وردا متعاطفين في هذه الآية التي معنا ﴿ٱلۡيَوۡمَ أَكۡمَلۡتُ لَكُمۡ دِينَكُمۡ وَأَتۡمَمۡتُ عَلَيۡكُمۡ نِعۡمَتِي﴾، والعطف يقتضي المغايرة[2].

وبناءً على هذا يفهم السِّرُّ في اختلاف التَّعبير بهما في الآية الكريمة، فقال: ﴿أَكۡمَلۡتُ

(1) أبو حيان، البحر المحيط، (بتصرف): 6/447.
(2) الزركشي، البرهان: 4/84.

﴿لَكُمْ دِينَكُمْ﴾، ولم يقل: (أتممت)؛ لإفادة أنَّ الدِّين كامل في نفسه في كلِّ وقت، فالشَّرائع النَّازلة من عند الله في كلِّ وقتٍ كانت كافية للفترة الزَّمنيَّة التي نزلت فيها، فهي كاملة مستقرَّة إلى أن يحدث نسخٌ أو زيادة، ثمَّ أنزل الله الشَّريعة كاملة مستقرَّة إلى آخر الزَّمان، فالدِّين كامل في كلِّ وقت، فهو كمال مخصوص بزمنه، وأمَّا ما ذكر في هذه الآية؛ فهو كمال إلى يوم القيامة.

وأمَّا التَّعبير بقوله: ﴿وَأَتْمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي﴾، ولم يقل: (أكملت)؛ لإفادة أنَّ النِّعمة كانت ناقصة، وإنَّما تمَّت في هذا اليوم بكمال الدِّين الذي استوفى أسبابه وغاياته[1].

سِرُّ التَّعبير بالفعل ﴿وَرَضِيتُ﴾:

أبـديَّـة الـدِّيـن الإسلامـي؛ لأنَّ الله ارتضاه لنا دينًا

أوثِرَ التَّعبيرُ بالرِّضا منسوبًا إلى الله تعالى؛ مع أنَّ الأمرَ هنا أمرُ إيجابٍ وتكليف، للإشارة إلى أنَّ المؤمن الَّذي يبلغُ درجةَ المحبَّةِ لله تعالى يُطيعُه ويَنقادُ له؛ لأنَّ فيه مرضاتَه مِنْ غير نَظَرٍ إلى التَّكليف الَّذي يَتَضَمَّنُ الثَّوابَ والعقابَ[2].

ومعنى ﴿وَرَضِيتُ لَكُمُ ٱلْإِسْلَٰمَ دِينًا﴾: رضيتُ الاستسلامَ لأوامري، والانقيادَ لِمَا شَرَعْتُ لكم مِن أحكام، وما يجبُ عليكم التزامُه من فرائضَ ومعالمَ وحدودٍ.

دلالة تعدِّي الفعل (رضي) باللام دون الباء في قوله: ﴿وَرَضِيتُ لَكُمُ ٱلْإِسْلَٰمَ دِينًا﴾:

الرضا بالشيء: الركون إليه وعدم النُّفرة منه، ويقابله السُّخط، فقد يرضى أحدٌ شيئًا لنفسه، فيقول: رضيت بكذا، وقد يرضى شيئًا لغيره، فهو بمعنى اختياره له، واعتقاده مناسبته له؛ فيعدِّي باللَّام للدَّلالة على أنَّ رضاه لأجل غيره، كما تقول: اعتذرت له، وفي الحديث: «إن الله يرضى لكم ثلاثًا»[3].

(1) الرَّازيّ، مفاتيح الغيب: 6/125.
(2) أبو زهرة، زهرة التّفاسير: 5/2034.
(3) ابن عاشور: التحرير والتنوير: 6/107.

وعلى هذا؛ فتعدِّي الفعل باللام دلَّ على اختياره سبحانه لنا الدِّين، وعبَّر عن اختياره بالرِّضا للدَّلالة على أنَّ المتَّبعين له ﷺ، ومن لم يتبعوه سخط الله عليهم.

دلالة تقديم الجارِّ والمجرور ﴿لَكُمُ﴾ في قوله: ﴿وَرَضِيتُ لَكُمُ ٱلْإِسْلَٰمَ دِينًا﴾:

قدَّم الجارَّ والمجرور للدَّلالة على الاختصاص، أي: اختصَّ الله الأمَّة المسلمة بهذا الدِّين الإسلاميِّ، فذكر الإسلام مع الأمم السَّابقة كان وصفًا، ومع هذه الأمَّة دينًا.

دلالة التَّعبير بالفعل الماضي ﴿وَرَضِيتُ﴾:

عبَّر بالفعل الماضي الذي يدلُّ على تحقُّق الوقوع، فهو يشير إلى أنَّ هذا الدِّين الذي ارتضاه لنا دين أبديٌّ لا يبطله شيئًا بعد ذلك، ولا ينسخ أحكامه دين آخر.

سرُّ توسُّط إتمام النِّعمة بين الكمال والرضا في قوله: ﴿ٱلْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتْمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِى وَرَضِيتُ لَكُمُ ٱلْإِسْلَٰمَ دِينًا﴾:

توسَّط إتمامُ النِّعمة بين الكمال والرضا للإشارة إلى دور الأمَّة في الحفاظ على كمال الدين في أحكامه والرِّضا بمنهاجه، فالتَّقصير فيهما نقصان للتَّمام.

مناسبة قوله تعالى: ﴿فَمَنِ ٱضْطُرَّ﴾ لما قبلها:

عـــــودة إلى الحـديـث عن المُحَرَّمات

قال البقاعيُّ: "ولَمَّا تَمَّتْ هَذِهِ الجُمَلُ الاعْتِراضِيَّةُ، الَّتي صارَ ما بَيْنَها وبَيْنَ ما قَبْلَها وما بَعْدَها - بإحْكامِ الرَّصْفِ، وإتقانِ الرَّبْطِ - مِنَ الامْتِزاجِ أشَدَّ مِمَّا بَيْنَ الرُّوحِ والجَسَدِ، المُشِيرَةُ إلى أنَّ هَذِهِ المُحَرَّماتِ هي الَّتي تحَقَّق بها أهْلُ الكُفْرِ كَمالَ المُخالَفَةِ، فَأيِسُوا مَعَها مِنَ المُواصَلَةِ والمُؤالَفَةِ؛ رَجَعَ إلى تَتِمَّاتٍ لِتِلْكَ المَحْظُوراتِ، فَقالَ مُسَبِّبًا عَنِ الرِّضا بِالإسْلامِ الَّذي هو الحَنِيفِيَّةُ السَّمْحَةُ المُحَرِّمَةُ لِهَذِهِ الخَبائِثِ؛ لإضْرارِها بِالبَدَنِ والدِّينِ"[1].

دلالة الفاء في قوله: ﴿فَمَنِ ٱضْطُرَّ﴾:

والفاءُ في قوله: ﴿فَمَنِ ٱضْطُرَّ فِى مَخْمَصَةٍ غَيْرَ مُتَجَانِفٍ لِّإِثْمٍ﴾ هي الفاءُ الفصيحةُ، أَفْصحَتْ عن شَرْطٍ تقديرُه: فَإنْ خَشِيتُمُ الهَلاكَ في مَخْمَصَةٍ.

(1) البقاعيّ، نَظْم الدُّرر: 6/17.

وقد بَيَّنَ صاحبُ التّحريرِ والتّنويرِ عِلَّةَ تقديرِ الفاءِ الفصيحة بقوله: "لِأَنَّهُ لَمَّا تَضَمَّنَتِ الآياتُ تَحْرِيمَ كَثِيرٍ مِمَّا كانُوا يَقْتاتُونَه، وقَدْ كانَتْ بِلادُ العَرَبِ قَلِيلَةَ الأقْواتِ، مُعَرَّضَةً لِلْمَخْمَصَةِ عِنْد انْحِباسِ الأمْطارِ، أوْ في شِدَّةِ كَلَبِ الشِّتاءِ، فَلَمْ يَكُنْ عِنْدَهم مِن صُنُوفِ الأطْعِمَةِ ما يَعْتاضُونَ بِبَعْضِهِ عَنْ بَعْضٍ، فَلا جَرَمَ أنْ يَكُونَ تَحْرِيمُ كَثِيرٍ مِن مُعْتادِ طَعامِهِمْ مُؤْذِنًا بِتَوَقُّعٍ مِنهم، أنْ يُفْضِيَ ذَلِكَ إلى امْتِدادِ يَدِ الهَلاكِ إلَيْهِمْ عِنْدَ المَخْمَصَةِ، فَناسَبَ أنْ يُفْصِحَ عَنْ هَذا الشَّرْطِ المُغْرِبِ عَنْ أحْوالِهِمْ، بِتَقْدِيرِ: فَإنْ خَشِيتُمُ الهَلاكَ في مَخْمَصَةٍ"[1].

دلالة حذف الشَّرط في قوله: ﴿فَمَنِ ٱضْطُرَّ فِي مَخْمَصَةٍ﴾:

حذفُ الشَّرط هنا يَتناسَبُ وضِيق المَقام، مقام افتراض الضّرورة والحاجة، فممَّا لاشكَّ فيه أنَّ هذا المقامَ يتطلَّبُ الإيجازَ واختصارَ الكلامِ، وتعيينَ المرادِ مِنْ أخصرِ طريقٍ.

سرُّ بناءِ الفعل للمفعولِ في قوله: ﴿فَمَنِ ٱضْطُرَّ﴾:

اختُصَّ الفعلُ (اضطُرَّ) بالبناء للمفعول؛ لإفادة سَلْبِ القدرةِ عن الفعل، فَضلًا عن التَّعميم المفهوم مِن حذف الفاعلِ، وهو سببُ الاضطرارِ، ولتَربية المُراقبةِ الإلهيَّةِ في نفوسِ المؤمنين؛ حيثُ لا يُقدِّرُ تلك الضَّرورة بقَدْرها إلَّا صاحبُها.

دلالة التَّعبير بالإضرار دون الحاجة أو الإكراه ونحوها في قوله: ﴿فَمَنِ ٱضْطُرَّ فِي مَخْمَصَةٍ﴾:

يَبَيِّن حال الجوع الَّـــذي يبيح للإنسان أكلَ ما حُرِّم عليه

اختار هذا الفعل؛ لأنَّ صيغته تحمل معنى الافتعال من الضَّرر ومادَّتُه تَدورُ حول الضِّيقِ، وهذه الصِّيغةُ تَدُلُّ على التَّكلُّف، فالاضطرارُ: تكلُّفُ ما يَضرُّ بمُلْجِئٍ يُلْجَأ إليه، والضَّرَرُ المُلجِئُ هنا: هو المَخْمَصَةُ، أي: المَجاعةُ الَّتي تُلجِئُ الإنسانَ إلى أكلِ ما تَعافه نفسُه، مثلُ أكلِ المَيْتةِ أو غيرِها.

وممَّا يذكر في سرِّ إيثار الاضطرار دون الحاجة: أنَّ الحاجة أقلُّ من الاضطرار؛ لأنَّ الضَّرورة حمل الإنسان على ما يضرُّ به، ومعنى

(1) ابن عاشور، التّحريرُ والتّنوير: 6/100.

ذلك: أنَّ الإنسان بلغ حدًّا إن لم يتناول الممنوع هلك أو قارب الهلاك، بخلاف الحاجة؛ فهي ما يحتاجه الفرد أو الجماعة للتَّوسعة ورفع الضِّيق، إمَّا على جهة التَّأقيت أو التَّأبيد، وعلى ذلك فهي أقلُّ من الاضطرار؛ لأنَّه لا يتأتَّى الهلاك بفقدها.

سرُّ التَّعبير بالمخمصة دون الجوع في قوله: ﴿فَمَنِ ٱضۡطُرَّ فِي مَخۡمَصَةٍ﴾:

آثر التَّعبير القرآنيُّ المخمصة دون الجوع؛ لوجود فرق بينهما: حيث تطلق على الجوع الشَّديد الذي يورث خمص البطن، أي: ضموره، بخلاف الجوع الذي هو ضدُّ الشَّبع، وهو الإحساس الذي يصيب الإنسان والحيوان بسبب خلوِّ المعدة من الطَّعام.

لذلك عبَّر القرآن الكريم بالمخمصة هنا؛ لأنَّها تشير إلى حالة الاضطرار الشَّديد الذي يؤدِّي إلى الهلاك الذي أباح الله بسببه الأكل من الميتة؛ لذلك كانت المخمصة هي الأدقُّ في هذا السِّياق.

دلالة تنوُّع حال المضطرِّ في سورة البقرة وسورة المائدة:

تنوُّع حال المضطر في سورة البقرة، وذلك في قوله: ﴿فَمَنِ ٱضۡطُرَّ غَيۡرَ بَاغٖ وَلَا عَادٖ﴾ [البقرة: 173] الآية، بخلاف موضع سورة المائدة؛ فجاء قوله تعالى: ﴿فَمَنِ ٱضۡطُرَّ فِي مَخۡمَصَةٍ غَيۡرَ مُتَجَانِفٖ لِّإِثۡمٖ﴾، فالملاحظ أنَّ موضع البقرة اختلف عن موضع المائدة، ويرجع سبب ذلك التَّنوُّع إلى أنَّ موضع سورة البقرة جاء في سياق التَّعريض بالمشركين الذين اتَّخذوا من دون الله أندادًا، وحرَّموا ما أحلَّ الله، وكلُّ ذلك من البغي والعدوان؛ لذلك ناسب التَّعبير هناك: ﴿غَيۡرَ بَاغٖ وَلَا عَادٖ﴾، فنفى البغي والعدوان؛ لأنَّهم كانوا يقعون فيه، بخلاف موضع المائدة؛ فهي من آخر ما نزل، وذكر قبل موضع الاضطرار كمال الدِّين وتمام النِّعمة، وهذا يؤدِّي إلى البعد عن البغي والعدوان عمومًا وعن الأكل من المحرَّمات خصوصًا.

دلالة التَّعبير بقوله: ﴿غَيۡرَ مُتَجَانِفٖ لِّإِثۡمٖ﴾:

يدلُّ هذا التَّعبير على أنَّ المضطرَّ لا يقع في أكل المحرَّمات إلَّا إذا شارف على الهلاك، فكان قوله غير متجانف مؤكِّدًا لذلك؛ لأنَّ معناه غير مائلٍ إلى هذه المحرَّمات، إلَّا إذا خاف على نفسه الهلاك، ولم يكن ثمَّة سبيل إلى طعام غير هذا الطَّعام الخبيث، فيأخذ منه بقدر ما يحفظ حياته، ولا يميل عليه ميل المتشهِّي له المستطيب لأكله؛ لأنَّ هذه المحرَّمات، الأكل منها بغير سبب وصف بالإثم، وهو عين هذه المحرَّمات.

دلالة التعبير عن المحرَّمات بالإثم:

عبَّر عنها بالإثم؛ لأنَّ أكلها في غير اضطرار من أكبر المحرَّمات؛ لذا عبَّر القرآن عنها بالإثم تقبيحًا لها وتنفيرًا منها[1].

دَلالة الجارِّ والمجرور في قوله: ﴿فَمَنِ ٱضۡطُرَّ فِي مَخۡمَصَةٍ﴾:

دلَّ الجارُّ والمجرور على أنَّ المراد بالاضطرارِ هو الوقوعُ في الضَّرورة، أي: المَجاعة، ودَفْعُ الإنسانِ إلى ما يَضرُّه، وحَمْلُه عليه، وهو صيغةُ افْتِعالٍ من الضَّرَرِ، وقد دَلَّنا حرفُ الظَّرفيَّةِ في قوله: ﴿فِي مَخۡمَصَةٍ﴾ على حال الجُوع الَّذي يُبيحُ للإنسان أكلَ ما حُرِّمَ عليه، وهو الجوعُ القاتلُ الَّذي يُحيطُ به إحاطةَ الظَّرْف بالمَظروف، ولا يَجِدُ له حَلًّا، ولا منه مَلاذًا إلَّا أكلَ ما ذُكِرَ، وحالُ كونِه: ﴿غَيۡرَ مُتَجَانِفٖ لِّإِثۡمٖ﴾، أي: كارِهٍ له، وغيرَ مائلٍ إليه، فيُباحُ للمضطرِّ حينئذٍ أنْ يأكلَ ما يُبْقي عليه حياتَه، وما يَسُدُّ رَمَقَه.

دلالة دخول الفاء في قوله تعالى: ﴿فَإِنَّ ٱللَّهَ غَفُورٞ رَّحِيمٞ﴾:

دخلت الفاء؛ لأنَّ جواب الشَّرط جملة اسميَّة توجب الاقتران بها، وذهب البعض إلى أنَّ قوله تعالى: ﴿فَإِنَّ ٱللَّهَ غَفُورٞ رَّحِيمٞ﴾ أغنى عَن جَوابِ الشَّرْطِ؛ لِأنَّه كالعِلَّةِ لَه، وهي دَلِيلٌ عَلَيْه، والتَّقْدِيرُ: فَمَنِ اضْطُرَّ في مَخْمَصَةٍ غَيْرَ مُتَجانِفٍ لِإثْمٍ؛ فَلَه تَناوُلُ ذَلِكَ، فإنَّ اللَّه غَفُورٌ رحيمٌ، كما قال في الآية نظيرتِها: ﴿فَمَنِ ٱضۡطُرَّ غَيۡرَ بَاغٖ وَلَا عَادٖ فَلَآ إِثۡمَ عَلَيۡهِۚ إِنَّ ٱللَّهَ غَفُورٞ رَّحِيمٞ ١٧٣﴾ [البقرة: 173].

دَلالة الصِّيغة في صفتَي المغفرة والرَّحمة في قوله: ﴿فَإِنَّ ٱللَّهَ غَفُورٞ رَّحِيمٞ﴾:

الغفورُ: هو عظيمُ المغفرةِ، ودائمُ المغفرةِ، فهو الَّذي يسترُ العيوبَ، ويغفرُ الذُّنوبَ، وصيغةُ (فَعُول) تَدُلُّ على المبالغةِ في كمال المغفرةِ وشُمولِها، وقد وردَ في القرآن الكريم بهذه الصِّيغة إحدى وتسعين مرَّةً، واقترنَ باسم الله (الرَّحيم) في كثيرٍ من الآيات، ومنها الآيةُ الَّتي معنا، واقترانُهما في خِتامها يدلُّ على رفع الحرج والإثم، فهو غفورٌ لَمَنْ فعلَ ذلك مُضطرًّا، رحيمٌ بكم؛ حيثُ رَفَعَ الحَرَجَ عنكم، ورحيمٌ بكم؛ حيثُ نفى عنكم الإثمَ و الأذى بأكْل شيءٍ من المَيْتةِ، أو ممَّا حرَّم.

(1) عبد الكريم يونس الخطيب، التفسير القرآني: 2/1034.

دلالة تقديم اسم الله الغفور على الرَّحيم:

وتقدَّمَ اسمُ اللّه (الغفور) على (الرَّحيم) في جميع الآيات، ما عدا آيةً واحدةً، تقدَّمَ فيها (الرَّحيم) على (الغفور)، وهو قولُه تعالى: ﴿يَعۡلَمُ مَا يَلِجُ فِي ٱلۡأَرۡضِ وَمَا يَخۡرُجُ مِنۡهَا وَمَا يَنزِلُ مِنَ ٱلسَّمَآءِ وَمَا يَعۡرُجُ فِيهَاۚ وَهُوَ ٱلرَّحِيمُ ٱلۡغَفُورُ ۝٢﴾ [سبأ: 2].

وتقديمُ (الغفور) على (الرَّحيم) يُعطي دَلالةً على عظيمِ رحمتِه في سَتره على عبده، وعظيمِ حبِّه له، ففي مغفرتِه رحمةٌ، فلم يسترْه لِيفضحَه، أو لِيستدرجَه، وإنَّما سَتَرَه ليَرحمَه.

وأمَّا تقديمُ (الرَّحيم) على (الغفور) في آية سبأ[1]، فهناك عدَّةُ أمورٍ تُعَدُّ إشاراتٍ لعلَّةِ التَّقديمِ، منها ما يلي:

أ - مَطلَعُ السُّورةِ خالِصٌ في الحديث عن اللّه تعالى، فتَقديمُ الرَّحيمِ مناسِبٌ لبيانِ صفاتِه سبحانه، ورحمتُه تَسبِقُ غضبَه، وسترُه مِن جنس رحمتِه.

ب - بيانُ أنَّ رحمتَه لعبدِه ظاهرةٌ في نِعمه عليه في الدُّنيا والآخرة، فهو رحيمٌ بهم، حيثُ لم يَجعلْ لغيره سُلطانًا عليهم، ولم يكنْ له وَليٌّ من الذُّلِّ.

ج - عِلْمُ اللّه بكلِّ شيء، سواء كان داخلًا في الأرض أم خارجًا منها، وكذلك بالنِّسبة للسَّماء، ما يَنْزِلُ من السَّماءِ وما يعرُج فيها... في هذا العلمِ رحمةٌ قبل السَّتْرِ، فهذا السَّتْرُ إنْ لم يكنْ عَنْ علمٍ تامٍّ؛ لم يكن رحمةً، ولم تَصِحَّ له ثمَّة فائدة، فلذا يُطمئِنُ اللّه عبادَه بتقديم (الرَّحيم) على (الغفور).

د - تقديمُ الرَّحمةِ يَتناسَبُ مع تقديمِ ﴿مَا يَلِجُ فِي ٱلۡأَرۡضِ﴾ [سبأ: 2] و﴿وَمَا يَنزِلُ مِنَ ٱلسَّمَآءِ﴾ [سبأ: 2]؛ لأنَّ الوُلوجَ والنُّزولَ لأيِّ شيءٍ، كنزول الرَّحمة مِنْ أعلى إلى أسفلَ، وتأخيرُ المغفرةِ يتناسَبُ مع تأخيرِ: ﴿وَمَا يَخۡرُجُ مِنۡهَا﴾ [سبأ: 2] و﴿وَمَا يَعۡرُجُ فِيهَاۚ﴾ [سبأ: 2]؛ لأنَّ هذا السِّترَ العظيمَ للعبدِ خروجٌ من الذَّنب والعَيب، وعُروجٌ في سماءِ العفوِ والصَّفحِ.

تناسب الفاصلة مع مضمون الآية الكريمة:

خَتْمُ الآية الكريمة بصفتَي اللّه تعالى: الغفور الرَّحيم، مُناسِبٌ لمَضمونِ الآية، حيثُ إنَّ

(1) نصر سعيد، تلك الجنّة، ص: 313، وما بعدَها.

مَطلَعَها تحريمٌ لبعض المَطعومات، وقد يُضطرُّ أحدُكم في أكل شيء ممَّا حُرِّم عليه؛ فلا إثمَ عليه في ذلك.

وممَّا يذكر في سرِّ تناسب الفاصلة أنَّها في اختيار صفة المغفرة والرحمة في قوله تعالى: ﴿فَإِنَّ ٱللَّهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾، وجود إشارة مضيئة تكشف عن أنَّ إباحة هذه المحرَّمات في حال الاضطرار لا ينفي عنها خبثها، ولا يرفع الإثم للمتلبِّس بها، ولكن رحمة الله ومغفرته هما اللَّتان تمحوان عن المضطرِّ خبثها وإثمها، وفي هذا دعوة لصرف النَّفس عن هذه الخبائث وتجنُّبها ومحاذرة الوقوع فيها مالم يكن مضطرًّا، فرحمته ومغفرته تغسل ما علق به من درن[1].

(1) عبد الكريم الخطيب، التفسير القرآني: 2/1035.

عنوان الكتاب:
موسوعة التفسير البلاغي، المجلد الثامن، سورة النساء من الآية 115 إلى الآية 25 من سورة المائدة
مجمع القرآن الكريم بالشارقة، الشارقة، دولة الإمارات العربية المتحدة
*
التنفيذ والنشر: منشورات القاسمي، الشارقة، دولة الإمارات العربية المتحدة
سنة الطبع: 1444هـ - 2023م
©حقوق الطبع والنشر محفوظة لمنشورات القاسمي
الطبعة الأولى: 2023م
*
الفهرسة الوصفية أثناء النشر:
مكتبة الشارقة العامة، هيئة الشارقة للكتاب، الشارقة، الإمارات العربية المتحدة

227.366
م ق. ت
التفسير البلاغي للقرآن: سورة النساء من الآية 115 إلى الآية 25 من سورة المائدة [إشراف مجمع القرآن الكريم، قسم الدراسات والبحوث ؛ المدير العلمي امحمد صافي المستغانمي].-
الشارقة، الإمارات العربية المتحدة : منشورات القاسمي، 2023.
مج. 8 ، 804 صفحة ؛ 24x17 سم.
ردمك : 978-9948-798-60-6
يشتمل على ارجاعات ببليوجرافية.
مج. 8 : سورة النساء من الآية 115 إلى الآية 25 من سورة المائدة.
1-القرآن - تفاسير نحوية 2- القرآن، بديع 3- القرآن، بلاغة 4- القرآن - سور وآيات 5- القرآن- ألفاظ أ- العنوان ب - مجمع القرآن الكريم (الشارقة، الإمارات العربية المتحدة).
قسم الدراسات والبحوث ج- المستغانمي، امحمد صافي

الترقيم الدولي : 978-9948-798-60-6
*
إذن طباعة رقم: MC-03-01-8115353 بتاريخ 2023/03/22م،
مكتب تنظيم الإعلام، وزارة الثقافة والشباب، الإمارات العربية المتحدة
*
الفئة العمرية : E
«تم تصنيف وتحديد الفئة العمرية التي تلائم محتوى الكتب وفقاً لنظام التصنيف العمري الصادر عن المجلس الوطني للإعلام»
*
الطباعة: AL Bony Printing Press - Sharjah, UAE
الإخراج الفني: عاصم محمد زكي «النجار»